

الجنابة بالترويع في الفقه الإسلامي

لفضيلة الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن السلطان^(١)

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - ﷺ -، وبعد :

فقد أقرت الشريعة الإسلامية مبدأ المسؤولية الجنائية بالتعدي على الغير، سواء أكان التعدي بأسباب حسية أو معنوية، ومن ذلك الجنابة بالترويع، والتي تعرف في الوقت الحاضر بالمسؤولية عن الصدمة العصبية (Nervous Shock) والتي أقرتها القوانين الوضعية الحديثة، كأحد موجبات المسؤولية، مما يدل على سبق الشريعة الإسلامية وتفرد لها على غيرها من القوانين الحديثة في إثبات هذا النوع من أنواع الجنابة، وتقرير العقوبة المناسبة له، ولا غرو في ذلك، فهي من لدن عزيز حكيم ، ورغبة مني في إظهار علو شأن الفقه الإسلامي في هذا الجانب، وإبراز مزاياه، فقد جاء هذا البحث المعنون بـ (الجنابة بالترويع في الفقه الإسلامي)؛ لإبراز اتجاهات الفقهاء فيه، لا سيما أني لم أجد من كتب فيه - على حد علمي - يبحث مستقل، وقد اشتمل هذا

(١) أستاذ الفقه المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الأحساء.

البحث على خمسة مباحث، وخاتمة .

المبحث الأول : مفهوم الجناية بالترويع، والألفاظ ذات الصلة .
وفيه مطلبان :

المطلب الأول: مفهوم الجناية بالترويع، والألفاظ ذات الصلة .
وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : تعريف الجناية .

المسألة الثانية : تعريف الترويع .

المسألة الثالثة : الألفاظ ذات الصلة .

المطلب الثاني : طبيعة الجناية بالترويع .

المبحث الثاني : مشروعية التجريم بالجناية بالترويع، ومذاهب الفقهاء
في ذلك .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم الترويع .

المطلب الثاني : التجريم بالجناية بالترويع، ومذاهب الفقهاء في ذلك .

المبحث الثالث: أركان الجناية بالترويع

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : الركن الأول : محل الجناية .

المطلب الثاني : الركن الثاني : أن يكون القتل نتيجة لفعل الجاني .

المطلب الثالث : الركن الثالث : أن يقصد الجاني إحداث الوفاة .

المطلب الرابع : مناط الجناية بالترويع .

المبحث الرابع : عقوبة الجناية بالترويع ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الجناية بالترويع الموجبة للقصاص .

المطلب الثاني : الجناية بالترويع الموجبة للدية .

المبحث الخامس : مسائل الجناية بالترويع

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الجناية على النفس .

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : الجناية على الصبي غير المميز .

الفرع الثاني : الجناية على البالغ .

الفرع الثالث : جناية الفرعان على نفسه أو على غيره .

المطلب الثاني : الجناية على ما دون النفس .

وفيه فرعان :

الفرع الأول : الجناية على عقل الإنسان ، ومنافعه .

الفرع الثاني : جناية استطلاق الغائط أو البول أو الريح غير الدائم .

المطلب الثالث : الجناية على الجنين والحامل .

وفيه فرعان :

الفرع الأول : الجناية على الجنين .

الفرع الثاني : الجناية على الحامل .

الخاتمة : وفيها أبرز نتائج البحث .

والحمد لله أولاً وأخيراً وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه

أجمعين .

المبحث الأول

مفهوم الجناية بالترويع، والألفاظ ذات الصلة

المطلب الأول

مفهوم الجناية بالترويع، والألفاظ ذات الصلة

المسألة الأولى : تعريف الجناية

أولاً : في اللغة

مصدر جَنَى الذَّنْبُ عَلَيْهِ يَجْنِيهِ جِنَايَةً أَيْ : جَرَّهُ إِلَيْهِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١) :
وإِنْ دَمًا لَوْ تَعْلَمِينَ جَنِيَّتَهُ عَلَى الْحَيِّ جَانِي مِثْلِهِ غَيْرُ سَالِمٍ

وأصله من جنى الثمرة، وهو أخذ الثمرة من شجرها، يقال : جنيت الثمرة أجنبيها، واجتنيتها أي : أخذت الثمرة من شجرها^(٢).

وتستعمل في اللغة لعدة معان منها :

١- عام في كل ما يقبح ويسوء، أي أنه اسم لما يجنيه المرء من شر، وما يكتسبه^(٣).

٢- الذَّنْبُ والجُرْمُ وما يَفْعَلُهُ الإنسانُ مِمَّا يُوجِبُ عَلَيْهِ الْعِقَابُ، أو القصاص في الدنيا والآخرة^(٤).

(١) وهو أبو حية النُمَيْرِي .

(٢) المحكم والمحيط الأعظم (٥٠٨/٧) مادة (جنى)، معجم مقاييس اللغة (٤٨٢/١)، تاج العروس (٣٧٤/٣٧) مادة (جنى) .

(٣) المغرب في ترتيب المعرب (١٦٦/١)، أنيس الفقهاء : (ص ١٤٣، ٢٩١) .

(٤) تاج العروس (٣٧٤/٣٧) مادة (جنى)، المطلع (ص ٣٥٦) .

٣- التقول على الغير بالجناية، يقال: تجنى فلان على فلان ذنباً إذا تقوله عليه، وادعى عليه، وهو بري^(١).

ثانياً: في الاصطلاح الفقهي

استعمل الفقهاء الجناية بمعنيين :

الأول : عام، موافق للمعنى اللغوي للجناية، فيطلقونه على كل فعل محرم وقع على وجه التعدي، سواء كان في النفس أو في المال أو العرض^(٢).
الثاني : خاص، ويطلقونه على التعدي على الأبدان، سواء حل بالنفس بالإزهاق، أو فيما دون النفس، كالقطع، والجرح^(٣).

أما التعدي على الأموال فيطلقون عليه غصباً، وإتلافاً، ونهباً وسرقةً وخيانةً، والتعدي على العرض بالقول قذفاً، وبالفعل زنى^(٤).

المسألة الثانية : تعريف الترويع

أولاً: في اللغة

التَرْوِيعُ، مصدر رَوَّعَهُ يُرَوِّعُهُ تَرْوِيعًا، والرَّوْعَةُ : الفَزَعَةُ، وهي المَرَّةُ

(١) لسان العرب (١٤ / ١٥٤) مادة (جنى) .

(٢) تبين الحقائق (٦ / ٩٧)، البحر الرائق (٨ / ٣٢٦)، الفتاوى الهندية (٦ / ٢)، المغني (٨ / ٢٠٧)، الإنصاف (٩ / ٤٣٣)، المبدع (٨ / ٢٤٠)، الكليات (ص ٣٣١)، التعريفات (ص ١٠٧)، التعاريف (ص ٢٥٥) .

(٣) تبين الحقائق (٦ / ٩٧)، الفتاوى الهندية (٦ / ٢)، روضة الطالبين (٩ / ١٢٢)، أسنى المطالب (٤ / ٢)، المغني (٨ / ٢٠٧)، الإنصاف (٩ / ٤٣٣)، المبدع (٨ / ٢٤٠)، التعاريف (ص ٢٥٥) .

(٤) الإنصاف (٩ / ٤٣٣) .

الجنابة بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبد الرحمن السلطان

الواحدة من الرُّوع : الفزَع، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ ﴾ أي الفزع^(١)، والجمع رَوَعَاتٌ، يقال : راعه الأمر يروعه روعاً، فارتاع أي: أفزعه ففزع^(٢)، والرُّوع: القلب والعقل، وعلى ذلك فالرُّوع بالفتح هو الفزَع، وبالضم موضعه ومستقره^(٣) .

جاء في مقاييس اللغة « الراء والواو والعين أصل واحد يدل على فَزَعَ أو مُسْتَقَرَّ فَزَع، من ذلك الرُّوع، ويقال : رَوَّعْتُ فلاناً، ورعته: أفزعته، والأروع من الرجال : ذو الجسم والجهارة، كأنه من ذلك يروع من يراه»^(٤) .

ثانياً: في الاصطلاح الفقهي

لا يخرج معنى الترويع عند الفقهاء عن معناه في اللغة، قال المناوي: «(لا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوِّعَ) بالتشديد أي يُفَزِعَ (مُسْلِمًا)»^(٥)، وقال الدسوقي: «(أو ارتياع) : أي فزع»^(٦)، وعلى ذلك فيمكن تعريف الروع بما عرف به الفزع وأنه انقباض يعتري الإنسان من الشيء المخيف^(٧) .

(١) التبيان في تفسير غريب القرآن (ص ٢٣٦) .

(٢) مختار الصحاح (ص ١١٠) مادة (روع)، القاموس المحيط (ص ٩٣٤) مادة (روع)،

تاج العروس (٢١/ ١٢٨، ١٢٩) مادة (روع).

(٣) لسان العرب (٨/ ١٣٧) مادة (روع)، القاموس المحيط (ص ٩٣٤) مادة (روع)، تاج

العروس (٢١/ ١٢٨، ١٢٩) مادة (روع) .

(٤) مقاييس اللغة (٢/ ٤٥٩) مادة (روع) .

(٥) فيض القدير (٦/ ٤٤٧) .

(٦) حاشية الدسوقي (١/ ١٠٨) .

(٧) المفردات (ص ٣٧٩)، التعاريف (ص ٥٥٥)، التعريفات (ص ١٣٧) .

المسألة الثالثة : الألفاظ ذات الصلة

١- الارتياح : الارتياح فهو فعل صادر من المجني عليه، لا يترتب على فاعله ضمان أو عقوبة، أما الترويع فهو فعل صادر من الجاني، منسوب إليه، ويترتب عليه وجوب العقوبة أو الضمان للمجني عليه، قال ابن عابدين : «..إذا صاح على امرأة، فألقت جنيئاً، لا يضمن، وإذا خوفها بالضرب يضمن. وأقول : وجه الفرق أن في موتها بالتخويف وهو فعل صادر منه نسب إليه وبالصياح موتها بالخوف الصادر منها، وصرحوا أنه لو صاح على كبير فمات لا يضمن وأنه لو صاح عليه فجأة فمات منها، تجب الدية، وأقول : لا مخالفة لأنه في الأول مات بالخوف المنسوب إليه، وفي الثاني بالصيحة فجأة المنسوبة إلى الصائح»^(١).

٢- التهديد : مصدر هَدَّه يهدده تهديداً، أي خَوْفَه، والتهديد هو التخويف والتوعد^(٢)، والفرق بينه وبين الترويع، أن التهديد أحد أسباب ووسائل الترويع.

٣- التخويف : الخوف في اللغة : الفرع^(٣)، وفي الاصطلاح : توقع مكروه أو فوت محبوب، وقيل : هو حذر النفس من أمور ظاهرها يضره، وقيل غم

(١) حاشية ابن عابدين (٦/ ٥٨٨).

(٢) لسان العرب (٣/ ٤٣٣) (هدد)، تاج العروس (٩/ ٣٣٥) (هدد). مختار الصحاح (١/ ٢٢٨) (هدد).

(٣) لسان العرب (٩/ ٩٩) (خوف)، تاج العروس (٩/ ٣٣٥) (هدد). مختار الصحاح (١/ ٢٢٨) (هدد).

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

يلحق الإنسان مما يتوقعه من السوء، وضده الأمن^(١) والفرق بين الخوف والفرع، أن الفرع أخص من الخوف، إذ إن الفرع هو مفاجأة الخوف عند حصول سببه، قال: «الفرع: مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت هدة وما أشبه ذلك، وهو - أي الخوف - انزعاج القلب بتوقع مكروه عاجل، وتقول: فرعت منه، فتعديه بمن، وخفته، فتعديه بنفسه، فمعنى خفته: أي هو نفسه خوفي، ومعنى فرعت منه، أي: هو ابتداء فزعي بنفسه؛ لأن «من» لا ابتداء الغاية، وهو يؤكد ما ذكرناه»^(٢).

المطلب الثاني

طبيعة الجناية بالترويع

الجناية بالترويع من الوسائل المعنوية التي لا تدرك بالحواس الخمس، والتي هي في مقابلة الجناية بالوسائل الحسية أو المادية، والجناية بالوسائل المعنوية غير محصورة بالترويع، فقد تحصل بالسحر أو العين أو الحسد أو التحريض أو الإشاعة.

وتتميز الجناية بالترويع بأنها تعتمد على وسائل ذات جانب خفي؛ لكونها لا تقدم أثراً ملموساً يربط الجاني بجانيته، ومن ثم كان إثبات هذه الجناية أصعب من غيرها من الجنایات الحسية؛ لكونها تعتمد على دليل معنوي لا حسي،

(١) التعاريف (ص ٣٢٩).

(٢) الفروق (ص ٢٧٦) الفرق بين الفرع والخوف والهلع.

كمن يعرف أن خصمه ضعيف القلب، جبان، يفزع من كل حركة غير مألوفة، ثم يعمد إلى قتله عن طريق ترويعه بإصدار أصوات مهولة تؤدي إلى إفزاعه وموته في الحال، ومكمن الصعوبة هو في إثبات هذه الوسيلة واستخدامها على المجني عليه، وحتى لو ثبت ذلك، فإنه من الصعب إثبات استخدامها بغرض الجنائية، ومع ذلك فإن الفقهاء حاولوا تصنيف تلك الوسائل إلى قسمين:

١- وسائل مؤثرة، كالصياح الشديد الفجائي، أو إشهار سيف، أو إدلاء في بئر أو من شاهق أو تقريب سبع، أو إدناء حية، فيذعر المجني عليه مما يؤدي إلى هلاكه أو زوال منفعة من منفعه^(١) وهذه الوسائل يصح نسبة التلف بالترويع إليها .

٢- وهناك وسائل ترويع نادر وقوع الهلاك بالترويع بها، كالإخبار بمصيبة تحزن، أو بمسرة تفرح، فيزول بها عقله، فهذه لا يصح نسبة الترويع إليها، وما وقع إنما هو فعل صادر من المجني عليه^(٢) .
كما تتنوع تلك الوسائل بالنظر إلى صفة التعدي فيها إلى : ترويع صوتي، وترويع فعلي .

أولاً : الترويع الصوتي، ويمكن تعريفه بأنه تصرف صادر من لسان الجاني غالباً، يسبب الإفزاع للمجني عليه، ويؤدي إلى هلاكه أو فقد منفعة من منفعه

(١) رد المحتار (٦/ ٥٩٧)، الحاوي الكبير (١٢/ ٢٤٨)، مغني المحتاج (٤/ ٨٠)، المغني (١٢/ ١٠٠) .

(٢) الحاوي الكبير (١٢/ ٢٤٨) .

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

كالعقل مثلاً، كأن يزق عليه بصوت مهول فيموت أو يزول عقله، وقولنا :
غالباً، لأن الصوت المسبب قد لا يكون من لسان الجاني، بل عن طريق تسليط
الجاني لآلة تصدر أصواتاً، يؤدي سماعها إلى ترويع المجني عليه .
وهذا النوع من الجناية يصل إلى المجني عليه عن طريق الأذن من خلال
سماعه للأصوات .

ثانياً: الترويع الفعلي، وهو تصرف صادر من جوارح الإنسان غير
اللسان، يسبب الإفزاع للمجني عليه، ويؤدي إلى هلاكه مثلاً، كالإشارة
إلى المجني عليه بالسيف، أو تقريب سبع، أو إدناء أفعى، فيذعر منه، فيزول
عقله به أو يموت^(١)، وهذا النوع من الجناية يصل عن طريق العين، من خلال
رؤية المجني عليه لما يفزعه.

(١) رد المحتار (٥٩٧/٦)، الحاوي الكبير (٢٤٨/١٢)، مغني المحتاج (٨٠/٤)، المغني
(١٠٠/١٢) .

المبحث الثاني

مشروعية التجريم بالترويع، ومذاهب الفقهاء في ذلك

المطلب الأول

حكم الترويع

استفاضت الأحاديث عن رسول الله - ﷺ - في النهي الشديد عن ترويع المسلم للمسلم، وتخويله، أو التعرض له بما قد يؤذيه بأي وسيلة كانت، وأن ذلك عام في كل أحد، سواء من يتهم فيه ومن لا يتهم كالأخ مثلاً، وسواء كان هزلاً ولعباً، أم لا ؛ لأن ترويعه حرام بكل حال، ومما يدل على ذلك ما يلي :

١- تحذير النبي - ﷺ - المسلم من ترويع المسلم أو إفزاعه وتخويله، سواء كان جاداً أو هزلاً، ومما ورد في ذلك ما يلي :

أ. عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: حدثنا أصحاب محمد أنهم كانوا يسرون مع رسول الله فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى حبل معه فأخذه ففزع، فقال رسول الله : « لا يحل لمسلم أن يروّع مسلماً »^(١).

(١) أخرجه أبو داود في سننه في باب من يأخذ الشيء على المزاح من كتاب الأدب برقم (٥٠٠٤) واللفظ له، وأحمد في مسنده (٣٦٢/٥)، والبيهقي في السنن الكبرى في باب المزاح لا ترد به الشهادة ما لم يخرج في المزاح إلى عضه النسب أو عضه بحد أو فاحشة (٢٤٩/١٠) برقم (٢٠٩٦٦)، وابن أبي شيبة في مسنده في باب من روى عن النبي - ﷺ - ممن لم يسم باسمه (٤٢١/٢) برقم (٩٥٧)، (٤٢٧/٢) برقم (٩٦٩)، والحديث سكت عنه أبو داود والمنذري، وحسنه الزين العراقي، وصححه الهيثمي. انظر مسند =

الجنانية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

قال المناوي: «(لا يحل لمسلم أن يروع) بالتشديد، أي يفزع مسلماً وإن كان هازلاً كإشارته بسيف أو حديدة أو أفعى، أو أخذ متاعه، فيفزع لفقده؛ لما فيه من إدخال الأذى والضرر عليه، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»^(١).

ب. عن عامر بن ربيعة -رضي الله عنه- أن رجلاً أخذ نعل رجل، فغيبها وهو يمزح، فذكر ذلك لرسول الله -ﷺ- فقال النبي -ﷺ-: «لا تروعوا المسلم، فإن روعة المسلم ظلم عظيم»^(٢).

ج. عن أبي حسن^(٣) وكان بذرياً عقياً^(٤) قال: كنا جلوساً مع رسول الله -ﷺ- فقام رجل ونسي نعليه، فأخذهما رجل، فوضعهما تحته، فرجع الرجل، فقال: نعلي، فقال القوم: ما رأيناها، فقال رجل: هو ذه، فقال رسول الله -ﷺ- «كيف بروعة المؤمن»! فقال يا رسول الله، إنما

= ابن أبي شيبة (٢/ ٤٢١)، عون المعبود (١٣/ ٢٣٦) فيض القدير (٦/ ٤٤٧)، الزواجر للهيمى (٢/ ٨٢٣)

(١) فيض القدير (٦/ ٤٤٧).

(٢) أخرجه البزار في مسنده (٩/ ٢٧١) والطبراني قال الهيثمي: «وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف» انظر: مجمع الزوائد (٦/ ٢٥٣).

(٣) هو أبو حسن الأنصاري المازني، مشهور بكنيته، واسمه تميم بن عمرو، وقيل: ابن عبد عمرو، وقيل ابن عبد قيس بن مخزومة بن الحارث بن ثعلبة بن مازن، البصري، له صحبة. انظر الإصابة (٧/ ٨٩)

(٤) أي أنه شهد بيعة العقبة، وغزوة بدر.

صنعتة لاعباً، فقال: «كيف بروعة المؤمن مرتين أو ثلاثاً»^(١).

٢- نهى النبي -ﷺ- عن الإشارة إلى المسلم بالسلاح، أو بأي آلة مؤذية تؤدي إلى القتل، حتى وإن كانت على سبيل المزاح، مما يدل على تأكيد حرمة المسلم، وتحريم ترويعه والتعرض له بما يؤذيه، ومما ورد في ذلك ما يلي:

أ. عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال أبو القاسم -ﷺ-: «من أشار إلى أخيه بحديدة، فإن الملائكة تلعنه حتى يدعه، وإن كان أخاه لأبيه وأمه»^(٢).

ب. عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال رسول الله -ﷺ-: «لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح، فإنه لا يدرى أحدكم لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار»^(٣).

قال النووي: «فيه تأكيد حرمة المسلم، والنهي الشديد عن ترويعه وتخويفه، والتعرض له بما قد يؤذيه وقوله -ﷺ- «وإن كان أخاه لأبيه وأمه»

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/ ٣٩٤)، قال الهيثمي: «وفيه حسين بن عبدالله بن عبيدالله الهاشمي، وهو ضعيف» انظر: مجمع الزوائد (٦/ ٢٥٣).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه في باب قول النبي -ﷺ- من حمل علينا السلاح فليس منا، من كتاب الفتن، برقم (٦٦٦١)، و مسلم في صحيحه في باب النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم من كتاب البر والصلة والآداب برقم (٢٦١٦) واللفظ له.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في باب النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم من كتاب البر والصلة والآداب برقم (٢٦١٧).

الجنابة بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

مبالغة في إيضاح عموم النهي في كل أحد، سواء من يتهم فيه ومن لا يتهم، وسواء كان هذا هزلاً ولعباً أم لا؛ لأن ترويع المسلم حرام بكل حال، ولأنه قد يسبقه السلاح كما صرح به في الرواية الأخرى، ولعن الملائكة له يدل على أنه حرام»^(١).

قال القرطبي: «لعن النبي - ﷺ - للمشير بالسلاح دليل على تحريم ذلك مطلقاً، جاداً كان أو هازلاً، ولا يخفى وجه لعن من تعمد ذلك؛ لأنه يريد قتل المسلم أو جرحه، وكلاهما كبيرة، وأما إن كان هازلاً، فلأنه ترويع مسلم، ولا يحل تروييعه، ولأنه ذريعة وطريق إلى الجرح والقتل المحرمين».

ونستخلص مما سبق حرمة الترويع، وعدم مشروعيته، وإثم من يرتكبه بأي حال من الأحوال، وإذا كان الأصل العام في الترويع هو الحرمة، فإن الفقهاء قد أجازوا الترويع في بعض الحالات للحاكم؛ من أجل اختبار المتخاصمين للوصول للحقيقة، ومما ذكرها الفقهاء في ذلك ما يلي:

١ - للحاكم أن يفزع الخصمين، ويحتال عليهما؛ ليقر المنكر منهما بالحق، أو يتبين له طالب الحق، ويدل على ذلك ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ - : «بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن إحداهما، فقالت هذه لصاحبتها: إنما ذهب بابنك، وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك، فتحاكما إلى داود عليه السلام، فقضى به للكبرى، فخرجنا على سليمان بن داود عليهما السلام، فأخبرناه، فقال:

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٦ / ١٧٠).

اثتوني بالسكين أشقه بينهما، فقالت الصغرى: لا تفعل يرحمك الله هو ابنها، فقضى به للصغرى» قال أبو هريرة: والله إن سمعت بالسكين قط إلا يومئذ، وما كنا نقول إلا المدية^(١).

٢- لو جنى أحدهم على آخر، وادعى المجني عليه زوال نطقه، فإنه يمتحن بأن يروع في أوقات الخلوات، وينظر هل يصدر منه ما يعرف به كذبه^(٢).

المطلب الثاني

مشروعية التجريم بالترويع، ومذاهب الفقهاء في ذلك

ما سبق من أدلة يقودنا إلى القطع بحرمة ترويع المعصوم، سواء وقع ذلك على سبيل الجد أو الهزل؛ لأن ذلك ذريعة إلى ارتكاب الجناية على النفس أو ما دونها، ومن ثم تجريم من يقوم بارتكاب معصية الترويع، وإيقاع العقوبة المناسبة عليه، إذا أدت هذه الجريمة إلى وقوع ضرر في المعصوم. وقد اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)،

(١) مسند أبي عوانة (٤/ ١٧٢) برقم (٦٤١٣).

(٢) مغني المحتاج (٤/ ٧٢).

(٣) بدائع الصنائع (٧/ ٢٣٥)، جامع أحكام الصغار (٢/ ١٥٢)، البحر الرائق (٨/ ٣٣٥)، حاشية ابن عابدين (٦/ ٥٦١).

(٤) الذخيرة (١٢/ ٢٨٣)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/ ٢٤٤)، بلغة السالك (٤/ ١٦٨).

(٥) المهذب (٢/ ١٩٢، ١٩٣)، الوسيط (٦/ ٣٥٥، ٣٥٦)، روضة الطالبين (٩/ ٣١٣)،

(٣١٤)، مغني المحتاج (٤/ ٨٠، ٨١).

الجنابة بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

والحنابلة^(١) على إمكانية وقوع الجنابة بالترويع، وعلى تجريم التعدي بها، وتحميل المروع مسؤولية فعله، إن أدى ذلك إلى وقوع ضرر بإيجاب القصاص أو الدية، واستدلوا على ذلك بما روي عن عمر - رضي الله عنه - فعن الحسن البصري قال : أرسل عمر بن الخطاب إلى امرأة مُغَيَّبَةٍ^(٢) كان يدخل عليها، فأنكر ذلك، فأرسل إليها، فقبل لها : أجيبي عمر، فقالت : يا ويلها ما لها ولعمر، قال : فبينا هي في الطريق، فزعت، فضر بها الطلق، فدخلت داراً، فألقت ولدها، فصاح الصبي صيحتين، ثم مات، فاستشار عمر أصحاب النبي - ﷺ -، فأشار عليه بعضهم^(٣) أن ليس عليك شيء، إنما أنت وال ومؤدب، قال : وصمت علي - رضي الله عنه - فأقبل عليه فقال : ما تقول ؟ قال : إن كانوا قالوا برأيهم، فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا في هواك، فلم ينصحوا لك، أرى أن ديتَه عليك، فإنك أنت أفزعتها، وألقت ولدها في سببك، قال : فأمر علياً أن يقسم عقله على قريش، يعني يأخذ عقله من قريش، لأنه خطأ^(٤) .

(١) المغني (١٢ / ١٠٠)، الإنصاف (٩ / ٤٤٦، ٤٤٧)، المبدع (٨ / ٢٥٠)، كشف القناع (٥ / ٥١٢)، شرح منتهى الإرادات (٣ / ٢٥٨)، مطالب أولي النهى (٦ / ١٤) .

(٢) الْمُغَيَّبَةُ وَالْمُغَيَّبُ : هي المرأة التي غابَ عنها زَوْجُهَا، فإن كان حاضراً شاهداً فهي مُشْهَدٌ بغير هاء . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٥١٥)، تهذيب اللغة (٦ / ٥٠) .

(٣) هما عثمان بن عفان، وعبدالرحمن بن عوف - رضي الله عنهما - . انظر : إعلام الموقعين (١ / ٢١٥، ٢١٦) .

(٤) أخرجه الشافعي بلاغاً في الأم (٦ / ٨٧)، وعبدالرزاق في باب من أفزعه السلطان =

وسبب خلاف الصحابة في التضمن يعود إلى ما ذكره ابن السمعاني بقوله: «فكان عبد الرحمن حاول تشبيه تأديبه بالمباحات التي لا تعقب ضماناً، وجعل الجامع أنه فعل ما له أن يفعله، فاعترض عليه علي، وتشبث بالفرق، وأبان أن المباحات المضبوطة، ليست كالتعزيرات التي يجب الوقوف فيها دون ما يؤدي إلى الإلتلاف»^(١)، وعبر عنه ابن القيم بقوله «فقاسه عثمان وعبد الرحمن على مؤدب امرأته وغلامه وولده، وقاسه علي على قاتل الخطأ، فاتبع عمر قياس علي»^(٢).

ورغم أن هذا الأثر قد ضعف، إلا أن العمل عليه عند أهل العلم متفق عليه، بل حكى غير واحد الإجماع على ذلك، جاء في حاشية عميرة «قوله (ضمن الجنين) أي: لأن علياً أشار به إلى عمر - رضي الله عنهما - فدفعوا إليه، فكان إجماعاً»^(٣). ولم يشر أحد من الفقهاء السابقين رحمهم الله إلى ما روي عن النبي - ﷺ - عن إعطائه بعض من أسلم من قبيلة جذيمة تعويضاً

= ٤٥٨ / ٩ برقم (١٨٠١٠)، من كتاب العقول، وذكره البيهقي في السنن الكبرى في باب من العاقلة التي تغرم من كتاب الديات (٨ / ١٠٧) بلفظ «ويذكر»، وقد ضعف بعض أهل العلم هذا الأثر لانقطاع سنده؛ فإن الحسن البصري لم يدرك من حياة عمر - رضي الله عنه - إلا سنتين. انظر: تلخيص الحبير (٤ / ٣٦، ٣٧)، نصب الراية (٤ / ٣٩٨).

(١) قواطع الأدلة (٢ / ٢٣١).

(٢) إعلام الموقعين (١ / ٢١٥، ٢١٦).

(٣) حاشية عميرة (٤ / ١٤٧).

الجنانية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

عن الترويع بسبب إغارة خالد بن الوليد - رضي الله عنه - عليهم^(١)، فعن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - بعثه ليدي قوماً قتلهم خالد بن الوليد، فأعطاهم مِلْغَةَ الكلب، وعلبة الحالب^(٢)، ثم قال : هل بقي لكم شيء ؟ فأعطاهم بروعة الخيل، ثم بقيت معه بقية فدفعها إليهم^(٣) .

(١) وذلك أنه لما فتح رسول الله مكة بعث خالد بن الوليد داعياً، ولم يبعثه مقاتلاً، فخرج حتى نزل بني جذيمة بن عامر بن عبد مناة بن كنانة وهم على مائهم وكانوا قد أصابوا في الجاهلية عمه الفاكه بن المغيرة وعوف بن عبد عوف أبا عبد الرحمن بن عوف فذكر الحديث في أخذهم السلاح، ثم وضعهم السلاح، فأمر خالد برجال منهم فأسروا وضرب أعناقهم، فبلغ ذلك رسول الله، فقال: اللهم إني أبرأ إليك مما عمل ابن الوليد، ثم دعا رسول الله علي بن أبي طالب، فقال: اخرج إلى هؤلاء القوم، فأد دعاءهم وأموالهم واجعل أمر الجاهلية تحت قدميك، فخرج علي وقد أعطاه رسول الله مالا، فودى لهم دعاءهم وأموالهم، حتى أنه ليعطيهم ثمن ميلغة الكلب، فبقي مع علي بقية من مال، فقال: أعطيتكم هذا احتياطاً لرسول الله فيما لا يعلم رسول الله، وفيما لا تعلمون، فأعطاهم إياه، ثم قدم على رسول الله وأخبره الخبر فقال أحسنت وأصبت». انظر: دلائل النبوة للبيهقي (١١٤، ١١٥ / ٥).

(٢) مِلْغَةُ الكلب: الظرف الذي يلغ فيه الكلب إذا شرب، وأراد أنه أعطاهم قيمة كل ما ذهب لهم، حتى ميلغة الكلب التي لا قدر لها، ولا ثمن؛ لأن الكلب إنما يلغ في قطعة من صحفة أو جفنة قد انكسرت .

علبة الحالب: القدح الذي يحلب فيه من خشب. انظر: غريب الحديث، لابن قتيبة (١٤٢ / ٢)، الفائق (٨١ / ٤)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٧٧ / ٢) .

(٣) نقله ابن قتيبة، والزمخشري، وابن الجوزي، وابن الأثير عن ابن إسحاق، ولم أجده بهذا =

قال ابن الأثير في معنى قوله : (فأعطاهم بروعة الخيل) : «يريد أن الخيل راعت نساءهم وصبيانهم، فأعطاهم شيئاً لما أصابهم من هذه الروعة»^(١) .
ولعل سبب عدم استنباط الفقهاء لحكم التضمن بالترويع من هذه الحادثة يعود إلى عدم ثبوت لفظة «فأعطاهم بروعة الخيل» عندهم، مع أنهم يستدلون عليها بجواز الصلح عن الحقوق المجهولة، جاء في المبسوط «والكلام في شرط صحة البراءة من كل عيب، ينبني على صحة الإبراء عن الحقوق المجهولة، فالشافعي لا يجوز ذلك، وقد قام الدليل على جوازه لنا في ذلك حديث علي - رضي الله عنه - حين بعثه رسول الله - ﷺ - ليصالح بني جذيمة، فواداهم حتى ميلغة الكلب، وبقي في يديه مال، فقال : هذا لكم ما لا تعلمونه، ولا يعلمه رسول الله - ﷺ - فبلغ ذلك رسول الله - ﷺ - فسرّ، فهذا دليل جواز الصلح عن الحقوق المجهولة»^(٢) .

=اللفظ في كتب الحديث والسير والتاريخ؛ انظر : دلائل النبوة للبيهقي (٥/ ١١٥، ١١٤)، تاريخ الطبري (٢/ ١٦٤)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢/ ٥٦٨)، البداية والنهاية (٦/ ٣٢٣) غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ١٤٢)، الفائق (٤/ ٨١)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٤٢١) (٢/ ٤٨٣)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٧٧) .

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٧٧)، وانظر : غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ١٤٢) .

(٢) المبسوط (١٣/ ٩٢) (٢٠/ ١٤٣) .

المبحث الثالث

أركان الجنابة بالترويع

المطلب الأول

الركن الأول: محل الجنابة

وهو المحل الذي وقعت عليه الجنابة، وهو المجني عليه، ولتحقق وقوع الجنابة يجب أن تتوفر في المجني عليه عدة شروط:

١- الآدمية، فالتعدي على غير الآدمي، لا يعد من قبيل الجنابة، فإن كان محل الجنابة تعدياً على البدن بإزهاق الروح، كان ذلك جنابة على النفس^(١)، وإن كان لا يؤدي إلى إزهاق الروح، كان ذلك جنابة على ما دون النفس، أما الجنين في بطن أمه، فلا يعتبر آدمياً من كل وجه؛ ولذا فإن الفقهاء يطلقون عليه بأنه نفس من وجه دون وجه^(٢).

٢- الحياة، وقت ارتكاب الجنابة على المجني عليه، فالتعدي على الميت لا يعد من قبيل الجنابة.

٣- العصمة، وتحصل بالإسلام، أو الأمان^(٣)، ويدخل تحت ذلك المسلم، والذمي^(٤)،

(١) حاشية البجيرمي (٤/ ١٣٠).

(٢) بدائع الصنائع (٧/ ٣٢٥).

(٣) التاج والإكليل (٦/ ٢٣١)، مغني المحتاج (٤/ ١٤).

(٤) الذمي: نسبة إلى الذمة: أي العهد من الإمام أو من ينوب عنه، بالأمن على نفسه وماله

نظير التزامه الجزية ونفوذ أحكام الإسلام. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٧/ ١٢١).

والمعاهد^(١)، والمستأمن^(٢)، وعلى ذلك المرتد^(٣) لا عصمة له، فيصبح مهدر الدم، وكذا الحربي^(٤).

المطلب الثاني

الركن الثاني : أن يكون القتل نتيجة لفعل الجاني

وهذا يعني أن يوجد فعل من الجاني من شأنه إحداث القتل، فإن كان القتل نتيجة لفعل لا يمكن نسبته إلى الجاني، فلا يمكن اعتبار الجاني قاتلاً^(٥)، ولا يشترط أن يكون فعل الجاني مادياً، بل يمكن أن يكون معنوياً، كالقتل بالترويع، كأن يشهر سيفاً في وجه إنسان، فيموت رعباً، أو من يلقي على إنسان حية فيموت رعباً، ويدخل في هذا الركن أيضاً أداة الفعل ووسيلته؛

(١) المعاهد : من العهد، وهو الصلح المؤقت، ويسمى الهدنة، والمهادنة، والمعاهدون هم الذين صالحهم إمام المسلمين على إنهاء الحرب مدة معلومة لمصلحة يراها . انظر : الموسوعة الفقهية الكويتية (٧ / ١٠٥) .

(٢) المستأمن : هو الحربي الذي دخل دار الإسلام بأمان مؤقت من قبل الإمام أو أحد من المسلمين . والفرق بينه وبين الذمي أن الأمان للذمي مؤبد، وللمستأمن مؤقت؛ انظر : تحرير ألفاظ التنبيه (١ / ٣٢٥)، الموسوعة الفقهية الكويتية (٧ / ١٢٠، ١٢١) .

(٣) المرتد هو المسلم الذي غير دينه . التشريع الجنائي الإسلامي (٢ / ١٨) .

(٤) الحربي هو الكافر من أهل الكتاب والمشركين الذين امتنعوا عن قبول دعوة الإسلام، ولم يعقد لهم عقد ذمة ولا أمان، ويقطنون في دار الحرب . انظر : الموسوعة الفقهية الكويتية (٧ / ١٢١)، التشريع الجنائي الإسلامي (٢ / ١٧) .

(٥) التشريع الجنائي الإسلامي (٢ / ٢٥) .

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان
لأن الجاني لا يمكن أن يحدث الفعل القاتل بغيرها، وسوف نتناول هذا
الركن من خلال الفقرتين التاليتين :

الأولى : آلة الفعل ووسيلته

لآلة الجناية أهمية كبيرة ؛ لكونها تعبر عن نية الجاني وقصده من الجناية،
وهو أمر خفي، ويحتاج إلى دليل ظاهري، تثبت به الجناية، وهو استعمال
الآلة القاتلة، جاء في الهداية : «لأن العمد هو القصد، ولا يوقف عليه إلا
بدليله، وهو استعمال الآلة القاتلة، فكان متعمداً فيه عند ذلك»^(١)، كما تكمن
أهميتها كذلك في معرفة تكييف الجناية بالترويع وبيان نوعها ؛ لكون وسائلها
وآلاتها لا تتخذ للقتل غالباً، وقد اختلف الفقهاء في اشتراط كون الآلة مما
يقتل غالباً أم لا، على قولين :

القول الأول : لا يشترط في آلة جناية القتل العمد أي شرط، بل يشترط أن
يكون الفعل من الجاني على وجه العدوان، لا على وجه اللعب والتأديب،
حتى تكون الجناية عمدية إذا مات منها المجني عليه، وهذا قول المالكية^(٢)،
وهو يتفق مع تقسيمهم للقتل بأنه عمد أو خطأ، ولا ثالث لهما .

القول الثاني : يشترط في آلة جناية القتل العمد أن تكون مما يقتل غالباً،
كالسيف مثلاً، فإن كانت الآلة لا تقتل غالباً، بل كثيراً أو نادراً^(٣)، فشبه عمد،

(١) الهداية شرح البداية (٤/ ١٥٨) .

(٢) جامع الأمهات (ص ٤٨٨)، الشرح الكبير (٤/ ٢٤٢)، التاج والإكليل (٦/ ٢٤٠) .

(٣) آلات القتل ثلاثة أنواع: الأول : ما يقتل غالباً بطبيعته، كالسيف والسكين، وعمود=

وهذا قول الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

القول الثالث: يشترط في آلة جناية القتل العمد أن تكون مما يقتل غالباً، وأن تكون معدة للقتل، وهي كل آلة طاعنة أو جارحة لها مور في الجسم، وإلا كانت الجناية شبه عمد، وهذا قول الحنفية^(٣).

والآلة التي تقتل كثيراً أو نادراً عند الشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥) قد تتحول إلى آلة تقتل غالباً في بعض الأحيان، لعل من أبرزها ما يلي:

١- ما يرجع إلى حال المجني عليه، كمرض المجني عليه أو صغره أو كبره.

٢- ما يرجع إلى موقع الإصابة في الجسم، كاستعمال ما يقتل نادراً في مقتل كالבطن مثلاً أو الفؤاد.

= الحديد، والعصا الغليظة، والثاني: ما يقتل كثيراً بطبيعته ولا يقتل غالباً، كالسوط، والعصا الخفيفة، والثالث: ما يقتل نادراً بطبيعته، كاللطة، واللكزة. انظر: الوسيط (٦/٢٥٦، ٢٥٧)، التشريع الجنائي الإسلامي (٢/٢٧).

(١) المذهب (٢/١٧٥)، روضة الطالبين (٩/١٢٤)، مغني المحتاج (٤/٤).

(٢) المغني (٨/٢١٦)، الإنصاف (٩/٤٤٥)، المبدع (٨/٢٤٩)، شرح منتهى الإرادات (٣/٢٥٥).

(٣) بدائع الصنائع (٧/٢٣٣)، الهداية شرح البداية (٤/١٥٨)، تبين الحقائق (٦/٩٨)، البحر الرائق (٨/٣٢٩)، مجمع الأنهر (٤/٣٠٩).

(٤) روضة الطالبين (٩/١٢٥)، أسنى المطالب (٤/٣)، مغني المحتاج (٤/٤).

(٥) الإنصاف (٩/٤٣٧)، المبدع (٨/٢٤٣)، شرح منتهى الإرادات (٣/٢٥٥).

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

٣- ما يرجع إلى زمان الفعل، كاستعمال ما لا يقتل غالباً في زمن الحر الشديد أو البرد الشديد.

٤- ما يرجع إلى أثر الفعل من حيث التكرار، فاستخدام ما لا يقتل غالباً بشكل متكرر ينقلها إلى آلة تقتل غالباً^(١).

أما عند الحنفية^(٢) فلا تعتبر هذه الصور من قبيل القتل العمد؛ لأن آلة القتل لا تقتل غالباً، وغير معدة للقتل، جاء في بدائع الصنائع «وأما المختلف فيه فهو أن يضرب بالسوط الصغير ويوالي في الضربات إلى أن يموت، وهذا شبه عمد بلا خلاف بين أصحابنا رحمهم الله تعالى، وعند الشافعي رحمه الله هو عمد، وإن قصد قتله بما يغلب فيه الهلاك مما ليس بجراح ولا طاعن كمدقة القصارين والحجر الكبير، والعصا الكبيرة ونحوها، فهو شبه عمد عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - وعندهما والشافعي هو عمد، ولا يكون فيما دون النفس شبه عمد»^(٣).

ثانياً: وجود الرابطة بين الفعل والقتل «النتيجة»

فيشترط أن يكون موت المجني عليه نتيجة فعل الجاني حتى يعد قاتلاً،

(١) روضة الطالبين (٩/ ١٢٥)، حاشية البجيرمي (٤/ ١٣٠)، التشريع الجنائي الإسلامي (٢٧/ ٢٨، ٢٨).

(٢) بدائع الصنائع (٧/ ٢٣٣)، تبين الحقائق (٦/ ٩٨)، البحر الرائق (٨/ ٣٢٩)، التشريع الجنائي الإسلامي (٢/ ٢٩، ٣٠).

(٣) بدائع الصنائع (٧/ ٢٣٣).

ويمكن تصنيف الأفعال التي ترتبط بالقتل إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : المباشرة، وتعرف بأنها ما أثر في التلف وحصله بلا واسطة وكان علة له ^(١)، والجناية بالمباشرة : هي أن يقصد عين المجني عليه بالفعل المؤدي إلى الهلاك بلا واسطة ^(٢)، فحز الرقبة بالسكين جناية بالمباشرة ؛ لأنها فعل أثر في الزهوق وحصله بدون واسطة، وهو أيضاً علة لهلاك المجني عليه ^(٣)، وجناية الترويع بالمباشرة قد تكون بالترويع القولي، كأن يزعم عليه بصوت مهول، فيموت أو يزول عقله، أو تكون بالترويع الفعلي كأن يشهر عليه سلاحاً، فيذعر منه فيموت أو يزول عقله .

القسم الثاني : التسبب، ويعرف بأنه ما أثر في التلف ولم يحصله ^(٤) أي ما كان علة للهلاك، ولكنه لم يحصله بذاته، والجناية بالتسبب : هي أن يقصد عين المجني عليه بالفعل المؤدي إلى الهلاك بواسطة ^(٥)، فشهادة الزور على بريء بالقتل مثلاً مؤثرة في الهلاك ؛ فبواسطتها حكم على المجني عليه بالقصاص، ولكنها لا تحصل الهلاك، فليست هي من أمات المجني عليه،

(١) إعانة الطالبين : ١١٣ / ٤، حاشية البجيرمي على المنهج : ١٣١ / ٤، قواعد الأحكام (١٥٤ / ٢) .

(٢) مغني المحتاج (٦ / ٤) .

(٣) نهاية المحتاج (٢٥٣ / ٧)، حاشية الجمل (٨ / ٥)، حاشية البجيرمي (١٣١ / ٤) .

(٤) الوسيط (٢٥٩ / ٦)، إعانة الطالبين (١١٣ / ٤)، حاشية البجيرمي على المنهج (١٣١ / ٤) .

(٥) مغني المحتاج (٦ / ٤) .

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

وإنما من تولى استيفاء القصاص (الجلاد)، وكحفر حفرة في طريق المجني عليه وتغطيتها بحيث يسقط فيها، فالحفر وإن كان مؤثراً في الهلاك إلا أنه حدث بواسطة غيره، وهو السقوط، فالحفر ليس هو من أمارت المجني عليه وإنما السقطة^(١).

وجناية الترويع بالتسبب قد تكون بالترويع القولي، كمن صاح على صبي واقف على حائط، فيسقط فيموت، أو تكون بالترويع الفعلي، كمن أشهر سلاحاً على صبي، فيهرب ويسقط في بئر، فالهلاك في الحالتين نشأ عن السقوط الذي تسبب فيه الترويع القولي أو الفعلي، ولم ينتج عن الترويع مباشرة، بل من علة أخرى أو متوسطة بين السبب الأصلي وهو الترويع، والضرر الحادث، أو يقال: إن التلف وقع بأثر من آثار الترويع؛ لأن الترويع أدى إلى اختلال توازن المجني عليه الذي أدى إلى السقوط، وهو السبب المباشر للتلف.

والسبب له ثلاثة أنواع: شرعي، كشهادة الزور على القتل؛ لأنها تولد في الحاكم مبررات الحكم بالقصاص، وسبب حسي، كالإكراه على القتل، وسبب عرفي، كحفر بئر وتغطيتها في طريق القتل، ومن الأسباب العرفية، وسائل الترويع.

القسم الثالث: الشرط، ويعرف بأنه ما لا يؤثر في الهلاك ولا يحصله، بل

(١) نهاية المحتاج (٧/٢٥٣)، حاشية الجمل (٥/٨)، حاشية البجيرمي على المنهج

يحصل التلف عنده بغيره، ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه، أي: أنه لا يكون علة للموت، ولا يجلب الموت، كمن حفر بئراً لا بقصد العدوان، ثم ألقى إنسان آخر شخصاً في هذا البئر، فمات المجني عليه، فإن الذي أدى إلى القتل هو الإلقاء، وليس حفر البئر، ولكن الإلقاء ما كان ليحدث القتل، لولا وجود البئر^(١).

ويترتب على تقسيم الأفعال المتصلة بالقتل إلى: مباشرة، وسبب، وشرط أن الشخص الذي صدر منه الشرط لا مسؤولية عليه؛ لانقطاع رابطة السببية؛ لأن فعله وهو حفر البئر مثلاً، لم يؤد إلى الهلاك بذاته، ولا بالواسطة، مالم يقصد التدخل في الجناية والمشاركة في ارتكابها، فيؤاخذ.

أما من صدر منه المباشرة، والسبب الذي أدى إلى القتل، فإنه يسأل عن ذلك؛ لوجود علاقة السببية بين الفعل والنتيجة، إذ يستوي أن يتم القتل بالمباشرة أو التسبب^(٢)، ويوافق أبو حنيفة الجمهور في اعتبار كل من القتل مباشرة والقتل تسبباً قتلاً عمداً، إلا أنه لا يوجب القصاص إلا في القتل بالمباشرة، أما التسبب فيجعل فيه الدية^(٣).

(١) نهاية المحتاج (٧/٢٥٣)، حاشية الجمل (٨/٥).

(٢) جامع الأمهات (ص ٤٨٨)، الوسيط (٦/٢٥١)، مغني المحتاج (٤/٦)، أسنى المطالب (٤/٦)، التشريع الجنائي الإسلامي (٢/٣٧).

(٣) بدائع الصنائع (٧/٢٧٤)، مغني المحتاج (٤/٤)، القواعد لابن رجب (ص ٣٠٧)، المغني والشرح الكبير (٩/٣٢٤)، التشريع الجنائي الإسلامي (٢/٣٩).

المطلب الثالث

الركن الثالث : أن يقصد الجاني إحداث الوفاة

لهذا الركن أهمية كبيرة ؛ لأن قصد الجاني هو الذي يميز نوعية الجناية العمد، عن شبه العمد أو الخطأ ؛ لأن الفعل الواحد يصلح أن يكون أيًا منهم، ولا يمكن التمييز بينهم، إلا عن طريق معرفة قصد الجاني من جنايته، وقد اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى في نوعية القصد المعتبر في جناية العمد: هل هو مجرد قصد الاعتداء المجرد على المجني عليه: أم يشترط أن يقصد الجاني قتل المجني عليه؟ على قولين :

القول الأول: يشترط في الجناية العمدية قصد قتل المجني عليه، وهذا قول الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: لا يشترط في الجناية العمدية قصد قتل المجني عليه، بل يكفي مجرد قصد الجاني الاعتداء، وهذا قول المالكية^(٤).

ونظراً لأن قصد الاعتداء أو قصد القتل أمر باطني لا يمكن معرفته إلا من خلال اعتراف الجاني، ومن المتعذر الوقوف عليه، أناط الفقهاء معرفة ذلك القصد بأمر خارجي، متصل بالجاني، ومن صنعه، ألا وهو الآلة التي

(١) بدائع الصنائع (٧/ ٢٣٣)، الهداية (٤/ ١٥٨)، البحر الرائق (٨/ ٣٢٧).

(٢) روضة الطالبين (٩/ ١٢٣)، مغني المحتاج (٤/ ٣)، أسنى المطالب (٤/ ٣).

(٣) الكافي (٤/ ٣)، المبدع (٨/ ٢٤٠) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٢٥٤)، مطالب أولي النهى (٦/ ٥).

(٤) جامع الأمهات (ص ٤٨٨)، الشرح الكبير (٤/ ٢٤٢)، مواهب الجليل (٦/ ٢٤٠).

استعملها في جانيته؛ لأن الجاني في الغالب يختار الآلة المناسبة لتنفيذ جانيته، فإن قصد القتل، فإنه سيستعمل لذلك الآلة المناسبة والتي تقتل غالباً، كالسكين، والبنادقية، وإن قصد مجرد الاعتداء، بالضرب مثلاً، فإنه سيستعمل لذلك الآلة المناسبة لذلك، كالسوط مثلاً، ومن ثم اشترط جمهور الفقهاء أن تكون الآلة المستعملة في الجناية العمدية مما يقتل غالباً، لكونها الدليل على توفر قصد القتل من الجاني؛ ولذا فإن الجاني لو استعمل آلة لا تقتل غالباً، وادعى أنه قصد القتل، فإنه لا يصدق؛ لأن الآلة غير قاتلة^(١).

ونخلص في النهاية إلى أن اشتراط قصد القتل أو عدم اشتراطه له بالغ الأثر في تحديد نوعية الجناية بالترويع، وعلى ذلك فإن الجناية بالترويع تعتبر عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة من قبيل القتل شبه العمد؛ لأن الترويع وسيلة لا تقتل غالباً، كالضرب مثلاً بما لا يقتل غالباً، وبهذا التكييف لجناية الترويع يكون قصد الجاني فيها هو قصد التعدي المجرد دون تعمد القتل، حتى ولو قصد الجاني بجانيته قتل المجني عليه؛ لأن القتل لا يكون إلا بآلة صالحة لإحداثه، فإن لم تكن كذلك، كانت نية القتل عبثاً^(٢)، وهل تتحول الجناية بوسائل الترويع إلى وسيلة تقتل غالباً في بعض الحالات، كما هو الحال في الوسائل المادية؟ هذا ما سنستعرضه في المبحث التالي.

(١) الإنصاف (٩/ ٤٤٥)، مغني المحتاج (٤/ ٤)، التشريع الجنائي الإسلامي (٢/ ٨٠)،

(٨٣، ٨٢).

(٢) التشريع الجنائي الإسلامي (٢/ ١٠٠).

المطلب الرابع

مناط الجنابة بالترويع

نظراً لأن الترويع أمر معنوي غير محسوس الأثر في المجني عليه كالضرب مثلاً، أناط الفقهاء رحمهم الله حكم الجنابة بالترويع إلى أسباب ووسائل ظاهرية؛ للتفريق بين الترويع المؤثر في المجني عليه، والترويع غير المؤثر، وقد اختلفت تطبيقات الفقهاء لهذا المدرك، وتنوعت، وترتب عليها اختلاف اجتهاداتهم، وسوف نتناولها فيما يلي :

الأول: النظر إلى حال المجني عليه

حيث يفرق فقهاء الشافعية بين نوعين من الأشخاص : الأول : الصبي غير المميز ومن في حكمه، ويقصدون به المجنون، ومن تعثره الوسواس، والنائم، والمرأة الضعيفة، والجامع لهؤلاء أنهم ممن يغلب عليهم التأثير بالترويع، ومن ثم صحة نسبة سببية الجنابة إلى الجاني، وذلك أن الصبي مثلاً إذا صيح عليه، وكان على مرتفع أو سطح أو جدار، تأخذه هزة ورعدة تزيل تماسكه، فيسقط، وهذا الحكم مطرد في الكبير الذي تعثره الوسواس، ويكون مرعوباً بحركة أدنى شيء، فيأخذ معنى الصبي^(١) بخلاف البالغ العاقل فإنه وإن كان لا يخلو من تأثير الترويع في نفسه، إلا أن تأثيره لا يصل به إلى درجة الهلاك، أو زوال منفعة من منفعه، كالعقل مثلاً، ومن ثم فالضرر

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٦/ ٤٤٧) .

اللاحق بالكبير نتيجة الترويع، لا ينسب إلى المروع، بل هو موافقة قدر^(١). قال الجويني: «ولا ينبغي أن يعتقد الناظر أن الصور تفرض على وجه واحد، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، والتعويل على ما يقع، ثم يحكم الفقيه في كل حالة بما يليق بها، والصوت يلحق بالضرب الذي يتعلق بالظاهر، فإن كان مما يقصد به الهلاك غالباً، فهو موجب للقود. وإن كان لا يغلب الهلاك منه، ولكن يمكن أن يصار إليه، فهو شبه عمد، وإن رجع التردد إلى ظن الناظر، فهذا يثور منه الخلاف»^(٢).

الثاني: النظر إلى حال الترويع

يفرق في وسائل الترويع القولية بين حالين: حالة المواجهة وحالة التغافل، فإن أتى الجاني المجني عليه الكبير من ورائه، وتغفله فصاح به من حيث لا يحتسب، فسقط من حائط مثلاً وهلك، فإن هذه الوسيلة تعتبر من الوسائل المؤثرة في الترويع، بخلاف ما لو صاح في وجهه عياناً، فلا مسؤولية على الصائح أصلاً؛ لأن الصائح لم يجن شيئاً؛ لأن الرجل الكبير إذا واجهه الصائح، ولم يلحقه الصوت على غفلة لا يسقط، فإن سقط كان أمراً قدريراً، يقال في مثله: اتفق سقوطه، وأدركه قضاء الله، ولم يكن سقوطه بسبب الصيحة^(٣).

(١) المذهب (٢/ ١٩٢، ١٩٣)، الوسيط (٦/ ٣٥٥، ٣٥٦)، روضة الطالبين (٩/ ٣١٤، ٣١٣)،

مغني المحتاج (٤/ ٨٠)، حاشية الجمل (٥/ ٨٠).

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٦/ ٤٤٧).

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٦/ ٤٤٥، ٤٤٦).

ثالثاً: التفريق بين جناية الترويع بالتسبب، وجناية الترويع بالمباشرة

فالأولى جناية يصح نسبتها إلى الجاني، والأخرى لا يصح نسبتها للجاني، ومن ثم فهي جناية مهددة، وهذه طريقة الشافعية^(١)، فإذا صاح بصبي، وهو على طرف جدار فسقط إثر ذلك، ومات، تحمل الجاني تبعة جنايته؛ لأن التأثر بالترويع والسقوط أمر غالب، أما إذا صاح على صبي، وهو على الأرض، فلا ينسب ذلك للجاني؛ لأن الموت بمجرد الترويع في غاية البعد^(٢)، قال الجويني في معرض رده على من سوى بين الأمرين: «ولو صاح على صبي، وهو على الأرض، فمات، فقد أجرى بعض الأئمة هذا مجرى السقوط عن الجدار في التفصيل، وهذا غير سديد؛ فإن الارتعاد والسقوط أظهر في الإمكان من الموت بالصوت من غير فرض السقوط»^(٣).

رابعاً: التفريق بين الترويع والارتياح

وهذا المناط يجمع ما سبق ذكره، فالترويع ومثله التخويف، فعل للجاني يترتب عليه وجوب الضمان للمجني عليه، وأما الارتياح ومثله الخوف، فهو فعل للمجني عليه، ولا يترتب على فاعله ضمان، قال ابن عابدين: «وقال في الخيرية وقد أفتى والد شيخنا أمين الدين بن عبد العال إذا صاح على امرأة

(١) الوسيط (٦/٣٥٥، ٣٥٦)، روضة الطالبين (٩/٣١٤، ٣١٣)، مغني المحتاج (٤/٨٠)،

حاشية الجمل (٥/٨٠).

(٢) مغني المحتاج (٤/٨٠).

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٦/٤٤٧، ٤٤٨).

فألقت جنينا، لا يضمن، وإذا خوفها بالضرب يضمن. وأقول: وجه الفرق أن في موتها بالتخويف وهو فعل صادر منه نسب إليه، وبالصياح موتها بالخوف الصادر منها، وصرحوا أنه لو صاح على كبير فمات، لا يضمن، وأنه لو صاح عليه فجأة فمات منها، تجب الدية، وأقول: لا مخالفة؛ لأنه في الأول مات بالخوف المنسوب إليه، وفي الثاني بالصيحة فجأة المنسوبة إلى الصائح^(١).

(١) حاشية ابن عابدين (٥٨٨/٦).

المبحث الرابع

عقوبة الجناية بالترويع

تمهيد:

تنقسم عقوبات الجناية على النفس أو ما دونها بالترويع باعتبار درجتها إلى ثلاثة أقسام^(١)

القسم الأول: عقوبة أصلية، وهو القصاص، إذا أدت الجناية إلى زهوق النفس المعصومة، أو تلف ما دونها، بلا شبهة خطأ في الفعل أو القصد .
القسم الثاني: عقوبة بدلية، وهي التي تنوب عن العقوبة الأصلية، إن تعذر إقامتها بعفو ونحوه، كطلب الدية عند العفو عن القصاص .

القسم الثالث: عقوبة تبعية، وهي العقوبات التي تترتب على إقامة العقوبة الأصلية، كالحرمان من الميراث في شأن القاتل لمورثه^(٢).

وسوف نستعرض هذه العقوبات المترتبة على الجناية بالترويع في المطلبين التاليين .

المطلب الأول: الجناية بالترويع الموجبة للقصاص .

المطلب الثاني : الجناية بالترويع الموجبة للدية .

(١) التشريع الجنائي الإسلامي (ص ٣٦٩) .

(٢) ولن نتطرق لهذه العقوبة في هذا البحث؛ لكونها عامة في جميع جنایات القتل .

المطلب الأول

الجناية بالترويع الموجبة للقصاص

اختلف الفقهاء في وجوب القصاص بالجناية بالترويع على قولين :
القول الأول : وجوب القصاص بالترويع، وهذا قول المالكية^(١)، وقولُ
عند الشافعية^(٢).

القول الثاني : عدم وجوب القصاص بالترويع، وهذا قول الحنفية^(٣)،
والشافعية في الأصح عندهم^(٤)، وقول الحنابلة^(٥).
وسنستعرض أقوال كل مذهب فيما يلي :
أولاً: مذهب الحنفية

١- لا يوجب الحنفية القصاص بالجناية بالترويع، فمن صاح على إنسان
فجأة، فمات من صيحته، فهو قاتل له قتلاً شبه عمد، ولا قصاص في ذلك، وفي

(١) الذخيرة (١٢/٢٨٣)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/٢٤٤)، بلغة السالك
(٤/١٦٨).

(٢) في مسألة واحدة، سيأتي بيانها. انظر: الوسيط (٦/٣٥٦)، روضة الطالبين (٩/٣١٣)،
مغني المحتاج (٤/٨٠).

(٣) بدائع الصنائع (٧/٢٣٥)، البحر الرائق (٨/٣٣٥).

(٤) المهذب (٢/١٩٢، ١٩٣)، الوسيط (٦/٣٥٦، ٣٥٥)، روضة الطالبين (٩/٣١٤، ٣١٣)،
مغني المحتاج (٤/٨١).

(٥) المغني (١٢/١٠٠)، الإنصاف (٩/٤٤٦، ٤٤٧)، المبدع (٨/٢٥٠)، كشف القناع
(٥/٥١٢)، شرح منتهى الإرادات (٣/٢٥٨)، مطالب أولي النهى (٦/١٤).

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

ذلك يقول الكاساني: «ولو غَرَّقَ إنسانًا، فمات، أو صاح على وجهه فمات، فلا قود عليه عندنا، وعليه الدية، وعنده^(١) -يعني الشافعي- عليه القود»^(٢).

ثانيًا: مذهب المالكية

المتتبع لمذهب المالكية يجد أنهم يعتبرون القتل بالترويع قتلاً عمداً، ما دام أنه قد صدر على وجه العدوان، سواء وقع ذلك على كبير أو صغير، كما أنهم لا يفرقون في ذلك بين حالة المباشرة أو التسبب .

وبناء على ذلك، فإنهم يقولون بوجود القصاص في الجناية بالترويع، وذلك على النحو الآتي :

١- من رمى حية كبيرة شأنها القتل، فمات المجني عليه من الخوف، فالقصاص، سواء كان الرمي على وجه العداوة، أو على وجه اللعب والهزل .

٢- من رمى حية ليس من شأنها القتل، كأن تكون صغيرة أو حية ميتة، فمات من الخوف، فإن كان على وجه العداوة فالقصاص، وإن كان على وجه اللعب والهزل، فالدية .

٣- ومن أشار إلى غيره بألة قتل، فمات مكانه من غير هروب وطلب، فخطأ وعليه الدية .

٤- ومن أشار إلى غيره بألة قتل، فهرب فطلبه فمات، فلا يخلو من حالين:

(١) نسبة الكاساني القول بالقصاص في هذه المسألة للشافعي فيها نظر، كما سيأتي بيانه في مذهب الشافعية .

(٢) بدائع الصنائع (٧/ ٢٣٥) .

أ. ألا يكون بينهما عداوة، فالدية مطلقاً، سواء سقط حال هروبه، أو لا .
ب. وإن كان بينهما عداوة، فلا يخلو من أمرين : فإن لم يسقط المجني عليه حال هروبه، فالقصاص بدون قسامة، وإن سقط، فالقصاص بقسامة؛ لاحتمال أنه مات من السقطة^(١) .

وذهب بعض المالكية إلى أنه لا قصاص؛ لاحتمال موته من الخوف، أو من شدة الجري، أو منهما معاً، ولا يمكن القول بالقصاص مع وجود الاحتمال، جاء في الذخيرة «وقال ابن ميسر: لا قصاص في هؤلاء؛ لأنه قد يكون مات من شدة الجري لا من الخوف أو منهما، ولا يمكن القصاص إلا على نفي شبهة العمد، واستحسنه جماعة من القرويين»^(٢) .

ثالثاً: مذهب الشافعية

١- يوجب الشافعية القصاص بالجناية في الترويع في قول مرجوح عندهم^(٣) في مسألة واحدة، وهي إذا كانت الجناية على ضعيف التمييز كالصبي مثلاً، وكان على طرف سطح، فارتعد وسقط بذلك ومات، ولو بعد مدة مع وجود الألم، ففيه القصاص؛ قياساً على ما لو حفر بئراً في داره، ودعا

(١) الذخيرة (١٢/٢٨٣)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/٢٤٤)، بلغة السالك (٤/١٦٨) .

(٢) الذخيرة (١٢/٢٨٣) .

(٣) والأصح عندهم أن هذه الجناية من قبيل شبه العمد، وفيها الدية المغلظة. انظر : روضة الطالبين (٩/٣١٣)، مغني المحتاج (٤/٨٠) .

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

إليه غيره، بل هو أولى بالإيجاب؛ لأن الإفضاء إلى الهلاك بالترويع أغلب^(١). ويلحق الشافعية المجنون والمعتوه الذي تعثره الوسائس، والنائم، والمرأة الضعيفة العقل بالصبي غير المميز، أما الصبي المميز والمراهق المتيقظ، فهو في حكم الكبير البالغ^(٢).

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الشافعية يشترطون لوجوب القصاص في هذه المسألة على القول المرجوح أمرين :

الأول: أن يكون الترويع بالتسبب لا بالمباشرة، فإن كان بالمباشرة فلا قصاص ولا دية^(٣).

الثاني: أن يكون المجني عليه ضعيفاً، شديد التأثير بما يدور حوله، كالصبي، والمجنون، والنائم، فإن لم يكن ضعيفاً، فلا قصاص ولا دية^(٤).

رابعاً: مذهب الحنابلة

١- لا يوجب الحنابلة^(٥) القصاص بالجناية بالترويع مطلقاً، ويجعلون

(١) الوسيط (٦/٣٥٦)، روضة الطالبين (٩/٣١٣)، مغني المحتاج (٤/٨٠).

(٢) روضة الطالبين (٩/٣١٤).

(٣) كأن يصيح على صبي فيموت. انظر: الوسيط (٦/٣٥٦، ٣٥٥)، روضة الطالبين (٩/٣١٣، ٣١٤)، مغني المحتاج (٤/٨٠)، حاشية الجمل (٥/٨٠).

(٤) المذهب (٢/١٩٢، ١٩٣)، الوسيط (٦/٣٥٦، ٣٥٥)، روضة الطالبين (٩/٣١٣، ٣١٤)، مغني المحتاج (٤/٨٠)، حاشية الجمل (٥/٨٠).

(٥) المغني (١٢/١٠٠)، الإنصاف (٩/٤٤٦، ٤٤٧)، المبدع (٨/٢٥٠)، كشف القناع (٥/٥١٢)، شرح منتهى الإرادات (٣/٢٥٨)، مطالب أولي النهى (٦/١٤).

ذلك من باب جنائية شبه العمد، ويرون أن كل من روع آخر بأن شهر عليه سيفاً، أو دلاًه من شاهق، فمات من روعته، أو صاح به صيحة شديدة، فخر من سطح أو نحوه، فمات، أو تغفل عاقلاً، فصاح به فخر ميتاً، فإن كان ذلك على وجه العمد، فإن الفاعل يعد قاتلاً قتلًا شبه عمد؛ لأن الترويع وسيلة من وسائل القتل التي لا تقتل غالباً، جاء في الفروع «فصل: وشبه العمد أن يقصد جنائية لا تقتل غالباً، ولم يجرحه بها، وقال جماعة: ولم يقصد قتله كمن ضربه في غير مقتل بصغير، أو لكزه أو لكمه، أو سحره بما لا يقتل غالباً، أو ألقاه في ماء يسير، أو صاح بصبي أو معتوه، وفي الواضح: أو امرأة، وقيل: أو مكلف على سطح، فسقط، أو اغتفل عاقلاً بصيحة، فسقط أو ذهب عقله، فالدية»^(١).

سبب الخلاف :

يعود سبب اختلاف الفقهاء إلى أحد أمرين :

الأول: القصد المعتبر في الجنائية العمدية، هل يشترط فيها قصد الفعل وهو الاعتداء، وقصد النتيجة وهي القتل، وهو مذهب الجمهور^(٢)، أم يكفي بقصد الفعل دون نتيجته، وهو مذهب المالكية^(٣).

(١) الفروع (٥/ ٤٨٠).

(٢) بدائع الصنائع (٧/ ٢٣٣)، الهداية (٤/ ١٥٨)، البحر الرائق (٨/ ٣٢٧)، روضة الطالبين (٩/ ١٢٣)، مغني المحتاج (٤/ ٣)، أسنى المطالب (٤/ ٣)، المبدع (٨/ ٢٤٠) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٢٥٤)، مطالب أولي النهى (٦/ ٥).

(٣) جامع الأمهات (ص ٤٨٨)، الشرح الكبير (٤/ ٢٤٢)، مواهب الجليل (٦/ ٢٤٠).

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

الثاني: الآلة المستعملة في الجناية العمدية، هل يشترط فيها أن تكون مما يقتل غالباً، وهو مذهب الجمهور^(١)، أم لا يشترط فيها ذلك، وهو مذهب المالكية^(٢).

القول الثالث: يشترط في آلة جناية القتل العمد أن تكون مما يقتل غالباً، وأن تكون معدة للقتل، وهي كل آلة طاعنة أو جارحة لها مور في الجسم، وإلا كانت الجناية شبه عمد، وهذا قول الحنفية^(٣).

وعلى ذلك فإن الجمهور يرون أن الجناية بالترويع من قبيل الجناية بما لا يقتل غالباً، كالجناية بالسوط والعصا؛ ولذا فإنهم يجعلونها من قبيل الجناية شبه العمد، أما المالكية فيجعلون الجناية بالترويع من قبيل القتل العمد، إن كانت بغير قصد اللعب والهزل، والقتل بالترويع موجب للقصاص كالقتل بالضرب تماماً، وفي ذلك يقول كبير متأخري المالكية في وقته، الشيخ عليش المالكي في سؤال وجه إليه: «(مَا قَوْلُكُمْ) فَيَمَنْ تَعَرَّضَ لِشَخْصٍ فِي مَحَلٍّ مُظْلِمٍ وَصَرَخَ فِي وَجْهِهِ فَمَاتَ، أَوْ أَوْرَثَهُ فِي عَقْلِهِ خَلَلًا، فَمَا الْحُكْمُ

(١) بدائع الصنائع (٧/ ٢٣٣)، الهداية شرح البداية (٤/ ١٥٨)، تبيين الحقائق (٦/ ٩٨)، البحر الرائق (٨/ ٣٢٩)، المهذب (٢/ ١٧٥)، روضة الطالبين (٩/ ١٢٤)، مغني المحتاج (٤/ ٤)، المغني (٨/ ٢١٦)، الإنصاف (٩/ ٤٤٥)، شرح منتهى الارادات (٣/ ٢٥٥).

(٢) جامع الأمهات (ص ٤٨٨)، الشرح الكبير (٤/ ٢٤٢)، التاج والإكليل (٦/ ٢٤٠).

(٣) بدائع الصنائع (٧/ ٢٣٣)، الهداية شرح البداية (٤/ ١٥٨)، تبيين الحقائق (٦/ ٩٨)، البحر الرائق (٨/ ٣٢٩)، مجمع الأنهر (٤/ ٣٠٩).

فِي ذَلِكَ؟ فَأَجَبْتُ بِمَا نَصُّهُ: . . . وَإِنْ أَوْرَثَهُ خِلَافًا فِي عَقْلِهِ بَصْرَاخَهُ عَلَيْهِ بَغْتَةً فِي مَحَلِّ مَظْلَمٍ، فَإِنْ أَمَكْنَ فَعَلَ حِيلَةً بِالْصَارِخِ يَخْتَلِ بِهَا عَقْلَهُ، فَعَلْتُ، وَإِلَّا غَرَمَ الدِّيةَ مِنْ مَالِهِ بِحَسَبِ مَا ذَهَبَ مِنْ عَقْلِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ كَلًّا أَوْ بَعْضًا. . . وَلَا خَفَاءَ فِي شُمُولِ الْفِعْلِ لِلتَّخْوِيفِ، وَقَدْ صَرَّحُوا فِي مَسْأَلَةِ الْجِنَايَةِ عَلَى الْحَامِلِ بِأَنَّ التَّخْوِيفَ كَالضَّرْبِ»^(١).

الترجيح :

الراجح في ذلك أن الجناية بالترويع تعتبر من قبيل القتل شبه العمد، وبما أن آلة شبه العمد هي آلة لا تقتل غالباً، إلا أنها في الوقت نفسه قد تتحول في بعض الظروف إلى آلة تقتل غالباً، ومن ثم يجب في ذلك القصاص، وهذا ما يتوافق مع القول المرجوح عند الشافعية الذين أوجبوا القصاص في حالة كون المجني عليه ضعيفاً، إلا أنهم قصرُوا النظر فيه إلى ما يرجع إلى حال المجني عليه، وأغفلوا بقية الظروف الأخرى، التي تحول الآلة التي لا تقتل غالباً إلى آلة قاتلة، كمن يفرع غيره في مكان موحش في ليلة مظلمة فيموت من ذلك.

كما أنه متوافق مع قواعد الشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣) التي تجعل من الآلة التي لا تقتل غالباً آلة قاتلة في بعض الأحيان، وفي هذا يقول النووي: «وإن

(١) فتح العلي المالك (٢/ ٣٣٨).

(٢) روضة الطالبين (٩/ ١٢٥)، أسنى المطالب (٤/ ٣)، مغني المحتاج (٤/ ٤).

(٣) الإنصاف (٩/ ٤٣٧)، المبدع (٨/ ٢٤٣)، شرح منتهى الإرادات (٣/ ٢٥٥).

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

ضربه بسوط، أو عصا خفيفة، أو رماء بحجر صغير، نظر إن والى به الضرب حتى مات، أو اشتد الألم وبقي متألماً حتى مات، وجب القصاص، وإن لم يوال واقتصر على سوط أو سوطين، فإن كان في مقتل أو في شدة الحر أو البرد المعينين على الهلاك، أو كان المضروب صغيراً أو ضعيفاً بأصل الخلقة أو بعارض، وجب القصاص؛ لأنه مهلك غالباً^(١)، ويقول البهوتي: (أو يلکزه بيده في مقتل، أو في حال ضعف قوة من مرض أو صغر أو كبر أو حر مفرط أو برد شديد ونحوه، فمات، فعليه القود؛ لأن ذلك الفعل يقتل غالباً)^(٢).

وتطبيقاً على ذلك، فمن يعرف أن خصمه جبان الفؤاد ضعيف القلب، منهار الأعصاب، يفزعه كل حركة غير مألوفة، ثم يتعمد قتله بإتيانه بحركات غريبة بين يديه في ليلة مظلمة، تؤدي إلى فزعه وموته في مكانه يكون قاتلاً عامداً يستحق القصاص؛ لأنه قصد القتل، وأتى فعلاً يغلب فيه الموت لمن حاله على شاكلة حال المجني عليه، أما إذا كان المجني عليه قوي الجنان رابط الجأش متين الأعصاب، فإنه لا يغلب على مثله الموت بتلك الحركات، فإذا اقترن موته بإتيانها بها، لم يكن الموت قتلاً عمداً - حتى ولو قصد القتل - لافتقار الجناية إلى ركن من أركانها، وهو وقوع القتل بأمر من شأنه إحداث الموت^(٣).

(١) روضة الطالبين (٩/ ١٢٥).

(٢) كشف القناع (٥/ ٥٠٦).

(٣) جناية القتل العمد في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (ص ١١٥).

المطلب الثاني

الجنائية بالترويع الموجبة للدية

اختلفت آراء الفقهاء في حكم وجوب الدية بالترويع ما بين مانع ومجيز، ومتوسط في الأخذ به، إلا أنه يمكن إجمال اتجاهات الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول : وجوب الدية بالجنائية بالترويع، وهذا مذهب المالكية^(١)، والحنابلة، وقول عند الحنفية^(٢)، والشافعية.

القول الثاني : عدم وجوب الدية، وهذا مذهب الظاهرية، والحنفية في قول عندهم^(٣).

القول الثالث : من يفصل، وهؤلاء على قسمين :

الأول : من ينظر إلى حال المجني عليه، فإن كان صبيّاً أو بالغاً مضعوفاً ففيه الدية، وإن كان عاقلاً كبيراً، فلا دية في ترويعه، وهذا مذهب الشافعية في الأصح عندهم، وقول عند الحنفية^(٤).

الآخر : من يفرق بين الترويع والروعة، والتخويف والخوف، فالترويع،

(١) الذخيرة (١٢/ ٢٨٣)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/ ٢٤٤)، بلغة السالك (٤/ ١٦٨).

(٢) بدائع الصنائع (٧/ ٢٣٥)، البحر الرائق (٨/ ٣٣٥).

(٣) جامع أحكام الصغار (٢/ ١٥٢)، حاشية ابن عابدين (٦/ ٥٦١).

(٤) حاشية ابن عابدين (٦/ ٥٦٠، ٥٦١).

الجنابة بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان
والتخويف هو فعل الجاني، وفيه الدية، أما الروعة، والخوف فهو فعل
المجني عليه على نفسه، فلا دية فيه، وهذا مذهب الحنفية فيما حرره ابن
عابدين^(١).

ولفائدة التقصي والاستيضاح والبيان، سنستعرض أقوال كل مذهب فيما يلي:
أولاً: مذهب الحنفية

تعددت الأقوال في مذهب الحنفية في الضمان بالترويع، على ثلاثة اتجاهات:
الأول: من يوجب الدية مطلقاً، سواء كان من صغير أو كبير، وعمدته في
ذلك ما ذكره الكاساني بقوله: «ولو غرق إنسانا فمات، أو صاح على وجهه
فمات، فلا قود عليه عندنا، وعليه الدية»^(٢)، وما أورده ابن نجيم نقلاً عن
مجموع النوازل بقوله: «في مجموع النوازل رجل صاح بآخر فجاءه فمات
من صيحته تجب فيه الدية»^(٣).

وما جاء في لسان المحكمات في «صبي قائم على سطح أو حائط صاح فيه
رجل، ففزع الصبي، فوقع ومات يغرم الصائح دية وتلك على عاقلته»^(٤).
الاتجاه الثاني: من لا يوجب الدية مطلقاً، ومستند ذلك من جهة الرواية
ما جاء في لسان المحكمات «صبي على حائط صاح به رجل، فوقع فمات، قال

(١) حاشية ابن عابدين (٦/ ٥٨٨).

(٢) بدائع الصنائع (٧/ ٢٣٥).

(٣) البحر الرائق (٨/ ٣٣٥).

(٤) لسان المحكمات (ص ٢٧٧).

أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر: لا شيء عليه»^(١)، وأما مستنده من جهة التعليل؛ فلعدم وجود التعدي الذي هو سبب الضمان ممن صدر منه الفعل، لا بالمباشرة، ولا بالتسبب؛ وذلك أن سبب الجناية هنا هو الارتياح، وهو فعل صادر من المجني عليه، لا فعل للصائح فيه، فلم يكن جانياً، قال الطحاوي: «الجنايات إنما تكون: إما بمباشرة القتل، أو بسبب يتصل بالمجني عليه، كالرمي، ونحوه، والصياح ليس بجناية من الصائح، إنما هو ارتياح من الذي صيح به، لا فعل للصائح فيه، فلم يكن الصائح جانياً، ولو كان هذا ارتياح من غير صياح منه به، لم يضمن هذا شيئاً، كذلك إذا ارتاع من صياحه؛ لأن الارتياح ليس هو فعلاً من الصائح أحدثه في المرتاع»^(٢)، وقد لخص الاستروشن الحنفي ما ذكره الطحاوي، وخلص إلى التفريق بين الارتياح الذي هو أثر للقول، والارتياح الذي هو أثر للفعل، فأهدر الأول، وأوجب الضمان في الآخر، جاء في أحكام الصبيان «رجل صاح بصبي فسقط»: فلا يلزم على ما قلنا إذا صاح الرجل بصبي على حائط أو على شاطئ جبل، ففزع فسقط فمات، فإنه لا يضمن. نص الطحاوي على هذا في مختصره؛ لأنه لم توجد المباشرة والتسبب؛ لأن هذا أثر قوله لا فعله، ألا ترى أن من قال لغيره قولاً ساءه ومات عقيبها لا يضمن؛ لأن المتصل به القول لا الفعل»^(٣).

(١) لسان الحكام (ص ٣٩٤).

(٢) مختصر اختلاف الفقهاء (١٦٩/٥).

(٣) جامع أحكام الصغار (١٥٢/٢).

الاتجاه الثالث : من يرى التفصيل، وفيه عدة أقوال:

الأول : وهذا الرأي هو المفتى به عند الحنفية، وخلاصته التفريق في نوعية الصوت المسبب للجنابة، فإن كان على سبيل التحذير من الوقوع، فلا ضمان في ذلك، وإن كان على سبيل التعدي بأن كان حاضاً على الوقوع كان فيه الضمان، جاء في لسان الحكام «صبي على حائط صاح به رجل فوق فمات، قال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر: لا شيء عليه، أطلق الجواب هنا، وفصله في نوادر رستم، فقال: إذا صاح به، فقال: لا تقع، فوق، لا يضمن . ولو قال : قع، فوق، يضمن، والفتوى على هذا»^(١) .

وجاء في الدر المختار «صبي على حائط صاح به، فوق فمات، إن صاح به فقال: لا تقع فوق، لا يضمن. ولو قال: قع فوق، ضمن، به يفتى، وقيل: لا يضمن مطلقاً»^(٢) .

وعلى كلا الحالين نجد هذا الاتجاه يميل إلى عدم التضمن بالسبب المعنوي؛ وذلك أن علة الضمان ليست بسبب الترويع، وإنما بسبب التحريض على الوقوع، وهو سبب فعلي.

الثاني : التفريق بين الصبي والكبير، فالضمان هو في ترويع الصبي لا الكبير، وهذا قول كثير من الحنفية، قال ابن عابدين: «قوله (صبي على حائط الخ) قيد بالصبي؛ لأن الكبير إذا صاح به شخص لا يضمن، كما يفيد

(١) لسان الحكام (ص ٣٩٤) .

(٢) الدر المختار (٦/ ٥٦٠) .

كلامهم هنا، وفي مواضع آخر، لكن في التاترخانية: صاح على آخر فجأة فمات من صيحته، تجب فيه الدية اه، فيحمل الأول على ما إذا لم يكن فجأة أو اختلاف الرواية»^(١).

الثالث: وهو قول حاول ابن عابدين رحمه الله الجمع والتوفيق فيه بين هذه الأقوال السابقة من خلال تفريقه في سبب الجناية بين الخوف والتخويف؛ وذلك أن الخوف فعل صادر من المجني عليه، فلا تجب فيه الدية، أما التخويف، فهو فعل صادر من الجاني، وفيه الدية، قال ابن عابدين: «وقال في الخيرية: وقد أفتى والد شيخنا أمين الدين بن عبد العال إذا صاح على امرأة، فألقت جنينا، لا يضمن، وإذا خوفها بالضرب، يضمن.

وأقول: وجه الفرق أن في موتها بالتخويف، وهو فعل صادر منه نسب إليه وبالصياح موتها بالخوف الصادر منها، وصرحوا أنه لو صاح على كبير فمات لا يضمن، وأنه لو صاح عليه فجأة، فمات منها، تجب الدية.

وأقول: لا مخالفة؛ لأنه في الأول مات بالخوف المنسوب إليه، وفي الثاني بالصيحة فجأة المنسوبة إلى الصائح، والقول للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الأولياء البينة أنه من التخويف.

وعلى هذا، فلو صاح على المرأة فجأة، فألقت من صيحته يضمن، ولو ألقت امرأة غيرها، لا يضمن؛ لعدم تعديه عليها، فتأمل، فإنه تحرير جيد»^(٢).

(١) حاشية ابن عابدين (٦/ ٥٦٠، ٥٦١).

(٢) حاشية ابن عابدين (٦/ ٥٨٨).

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

والناظر بعين الاعتبار يجد أن ما ذكره ابن عابدين مستمد مما ذكره الطحاوي في مختصره بقوله: « والصياح ليس بجناية من الصائح، إنما هو ارتياح من الذي صيح به، لا فعل للصائح فيه، فلم يكن الصائح جانيًا، ولو كان هذا ارتياح من غير صياح منه به، لم يضمن هذا شيئًا، كذلك إذا ارتاع من صياحه؛ لأن الارتياح ليس هو فعلاً من الصائح أحدثه في المرتاع»^(١).

وحقيقة هذا التحرير الذي ذكره ابن عابدين، هو القول بوجوب الدية بالترويع، إذا تحققنا وجوده، وما تفريقه بين الحالين إلا لأجل التحقق الفعلي من وقوع الترويع، من عدمه، فإن تحقق، فقد وجب به الدية.

ثانيًا: مذهب المالكية

يرى المالكية وجوب الدية بالترويع، كما هو الحال في وجوب القصاص، ويشترطون لذلك وقوع الموت نتيجة الإفزاز، وأن تكون الجناية وقعت على سبيل الخطأ، بأن تكون هزلاً أو لعباً^(٢).

ثالثًا: مذهب الشافعية

ينحى الشافعية من حيث المبدأ منحى وجوب الدية بالجناية بالترويع إلا أنهم يستثنون منه من لا يتأثر به غالبًا، وهم العقلاء الكبار؛ لأن موتهم أو ذهاب بعض منافعهم بالترويع، أمر نادر، وفي غاية البعد، فيكون الموت به

(١) مختصر اختلاف الفقهاء (١٦٩/٥).

(٢) الذخيرة (٢٨٣/١٢)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢٤٤/٤)، بلغة السالك

(٤/١٦٨)، فتح العلي المالك (٣٣٨/٢).

موافقة قدر، فلا يرتبون عليه الدية، أما الصبيان غير المميزين أو المجانين، ومن يعتريه وسواس، والنائم، والمرأة الضعيفة العقل، فيوجبون في ترويعهم الضمان؛ لأنهم كثيراً ما يتأثرون بالترويع المفضي إلى الهلاك أو فقد منفعة من منافعهم كالعقل مثلاً^(١)، ومرد ذلك هو تفريقهم بين السبب الغالب أو المعتاد، والسبب النادر، فهلاك الكبير البالغ بالترويع مباشرة أو بسبب اختلال توازنه الذي كان بسبب الترويع أمر نادر، وفي غاية البعد، فلا يجعل سبباً للهلاك، بل هو موافقة قدر.

أما هلاك الصغير بالترويع، فإن كان إثر اختلال توازنه بأن صاح عليه فاخترل توازنه وسقط من سطح مثلاً، فيجب الضمان به؛ لأن اختلال الصغير بالصياح والترويع، سبب غالب معتاد، فيجعل سبباً للهلاك، ويجب الضمان به. وإن كان الصبي على سطح مستو، وصاح به آخر، فخر ميتاً، فالصحيح عند الشافعية عدم وجوب الضمان؛ لندرة السبب في ذلك^(٢).

ويلحق الشافعية المجنون والمعتوه الذي تعتريه الوسواس، والنائم، والمرأة الضعيفة العقل بالصبي غير المميز، أما الصبي المميز والمراهق المتيقظ، فهو في حكم الكبير البالغ^(٣).

(١) المهذب (٢/ ١٩٢، ١٩٣)، الوسيط (٦/ ٣٥٥، ٣٥٦)، روضة الطالبين (٩/ ٣١٤، ٣١٣)، مغني المحتاج (٤/ ٨١).

(٢) الوسيط (٦/ ٣٥٥، ٣٥٦)، روضة الطالبين (٩/ ٣١٤، ٣١٣).

(٣) روضة الطالبين (٩/ ٣١٤).

الجنابة بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

كما يطرد الشافعية قولهم بوجوب الدية بالسبب الغالب في إسقاط الجنين بالترويع، فيوجبون فيه الدية؛ لأنه أمر غالب، قال الغزالي: «التهديد والتخويف إذا أفضى إلى سقوط الجنين، وجب الضمان؛ إذ وقوع ذلك غالب»^(١)، وجاء في نهاية المحتاج: «ولو قُذِفَتْ فأجهضت، ضمنت عاقلة القاذف، بخلاف ما لو ماتت فلا، كما لو أفسد ثيابها حدث، خرج منها فزعا»^(٢).

رابعاً: مذهب الحنابلة

يرى الحنابلة القول بوجوب الدية بالترويع مطلقاً، سواء كان واقعاً على صغير أم كبير، متى ما تحقق الترويع فعلاً^(٣)، قال ابن قدامة «ولو شهر سيفاً في وجه إنسان، أو دلاه من شاهق، فمات من روعته، أو ذهب عقله، فعليه ديته، وإن صاح بصبي أو مجنون صيحة شديدة، فخر من سطح أو نحوه، فمات أو ذهب عقله، أو تغفل عاقلاً، فصاح به، فأصابه ذلك، فعليه ديته»^(٤) والعلة في ذلك أنهم يوجبون الضمان بالسبب غير المعتاد، حتى وإن كان نادراً، على خلاف الشافعية الذين لا يضمنون إلا بالسبب المعتاد، قال ابن قدامة في معرض الرد عليهم: «ثم لا يتعين في الضمان كونه سبباً معتاداً، فإن الضربة والضربتين

(١) الوسيط (٦/٣٥٦).

(٢) نهاية المحتاج (٧/٣٥١).

(٣) المغني (١٢/١٠٠)، الإنصاف (٩/٤٤٦، ٤٤٧)، المبدع (٨/٢٥٠)، كشف

القناع (٥/٥١٢)، شرح منتهى الإرادات (٣/٢٥٨)، مطالب أولي النهى (٦/١٤).

(٤) المغني (١٢/١٠٠).

بالسوط ليست سببا للهلاك في العادة، ومتى أفضت إليه وجب الضمان»^(١).
ويؤكد الحنابلة على ضرورة تحقق شرط وجود الترويع الفعلي، خاصة في حق الكبير، كأن يصيح به فجأة أو يغتفله في ذلك، قال البهوتي: «فإن صاح بمكلف لم يغتفله فلا شيء عليه، مات أو ذهب عقله»^(٢)؛ لأنه لم يجن عليه»^(٣).

خامساً: مذهب الظاهرية

لا يرى الظاهرية وجوب الدية بالترويع مطلقاً، ويستندون في ذلك إلى عدم مباشرة الجاني للجناية أصلاً، ومن ثم فلا شيء عليه، قال ابن حزم: «فصح أن فرضاً على كل مسلم قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ومن المحال أن يفترض الله تعالى على الأئمة أو غيرهم أمراً إن لم يعملوه عصوا الله تعالى، ثم يؤاخذهم في ذلك، ووجدنا هذا المبعوث فيها بعث فيها بحق، ولم يباشر الباعث فيها شيئاً أصلاً، فلا شيء عليه، وإنما كان يكون عليه دية ولدها لو باشر ضربها أو نطحها، وأما إذا لم يباشر، فلم يجن شيئاً أصلاً، ولا فرق بين هذا وبين من رمى حجراً إلى العدو، ففزع من هويته إنسان فمات، فهذا لا شيء عليه، وكذلك من بنى حائطاً فانهدم، ففزع إنسان فمات. وبالله تعالى التوفيق»^(٤).

(١) المغني (٨/ ٣٣٨).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٢٥٨).

(٣) كشف القناع (٥/ ٥١٢).

(٤) وقد سبق بيان ذلك في المطلب الأول، انظر ص (١٠٩).

سبب الخلاف :

رغم اتفاق جمهور الفقهاء من الحنفية، والشافعية، والحنابلة على أن الجناية بالترويع من قبيل القتل شبه العمد، وأن آلة شبه العمد هي آلة لا تقتل غالباً^(١)، وأن عقوبتها دية مغلظة، فإن سبب الخلاف يعود فيما أرى إلى تحقيق المناط، وبيان ذلك أن من أركان جناية شبه العمد وجود رابطة بين الفعل والنتيجة (الوفاة)، فمن أوجب الدية جعل الرابطة بين الفعل الذي صدر من الجاني ونتيجته (الوفاة) من قبيل المباشرة أو التسبب، وهو مسؤول عن جنايته في تلك الحالتين، ومن لم يوجب الدية، جعل الرابطة بين الفعل ونتيجته من قبيل الشرط، لا المباشرة والتسبب، وصاحب الشرط وهو (الجاني) لا يتحمل مسؤولية ما وقع للمجني عليه؛ لأنها نتيجة لا تنسب إليه؛ لأنها ليست من فعله، بل من فعل المجني عليه؛ لأن ما وقع له هو روعة وليست ترويعاً، والنتيجة (الوفاة) حصلت عند الفعل (الصياح) من باب موافقة القدر، ولم تحصل به .

الترجيح :

الراجح في ذلك هو ما ذهب إليه الحنابلة من إيجاب الدية المغلظة بالترويع متى ما تحقق ذلك، دون تفريق بين شخص وآخر؛ لأن القتل بالترويع إن لم يكن وسيلة تقتل غالباً ولا كثيراً معتاداً، فلا أقل من أنها تقتل

(١) المحلى (١١ / ٢٥) .

نادراً، ولا يتعين في وجوب الدية كون الوسيلة معتادة، والدليل على ذلك أن دية شبه العمد المغلظة تجب بالضربة بالسوط، رغم أنها ليست سبباً للوفاة في العادة، ولكنها إذا أفضت للوفاة، وجبت بها الدية^(١).

(١) المغني (٨/ ٣٣٨).

المبحث الخامس

مسائل الجنابة بالترويع

المطلب الأول

الجنابة على النفس

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : الجنابة على الصبي غير المميز^(١)

تحرير محل النزاع :

١- إذا كان الترويع بالتسبب، كمن صاح صيحة منكرة على صبي على طرف سطح أو نهر أو بئر، فوقع بذلك الصياح ومات، أو شهر سلاحاً على صبي، وهو على طرف سطح، فأدى إلى سقوطه وهلاكه، فقد اتفق الحنفية، والمالكية^(٢)، والشافعية، والحنابلة على ضمان ديته ؛ لأن الصبي وضعيف التمييز كثيراً ما يتأثرون بالترويع، فيختل توازنهم ويسقطون^(٣)، ولأن السقوط بالصياح والترويع سبب ظاهر، فيجب الضمان به^(٤).

(١) وألحق الشافعية بالصبي ضعيف العقل، والنائم، والمرأة الضعيفة، ومن تعثره الوسواس. انظر روضة الطالبين (٩/ ٣١٤)، مغني المحتاج (٤/ ٨٠).

(٢) الذخيرة (١٢/ ٢٨٣)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/ ٢٤٤)، بلغة السالك (٤/ ١٦٨).

(٣) مغني المحتاج (٤/ ٨٠).

(٤) الوسيط (٦/ ٣٥٥).

٢- أما إن كان الترويع بالمباشرة، كمن صاح صيحة منكرة على صبي لا يميز بأرض مستوية أو قريبة منها، فمات من الصيحة، ولم يتبع ذلك أي فعل صادر من المجني عليه كالسقوط مثلاً، فهل يضمن الجاني دية المجني عليه أم لا؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: يضمن الجاني دية الصبي، وهذا قول المالكية^(١)، والحنابلة^(٢)، وقول عند الشافعية^(٣).

واستدلوا على ذلك بأن الصباح حصل به الهلاك، فيجب به الضمان^(٤). ونوقش بأن موت الصبي بمجرد الصباح في غاية البعد، فيكون موته موافقة قدر^(٥).

وأجيب: بأن هلاك الكبير بالصباح والترويع أو اختلال توازنه المفضي إلى الهلاك أمر ممكن، والسبب فيه ظاهر، فيحال عليه^(٦).

القول الثاني: لا يضمن الجاني، وهذا قول الشافعية في الأصح^(٧).

(١) الذخيرة (١٢/٢٨٣)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/٢٤٤)، بلغة السالك (٤/١٦٨).

(٢) الإنصاف (١٠/٥٣)، مطالب أولي النهى (٦/٩٠).

(٣) المذهب (٢/١٩٢)، روضة الطالبين (٩/٣١٤)، مغني المحتاج (٤/٨٠).

(٤) مغني المحتاج (٤/٨٠).

(٥) المصدر السابق.

(٦) الوسيط (٦/٣٥٥).

(٧) مغني المحتاج (٤/٨٠).

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

واستدلوا على ذلك بأن هلاك الصبي بالصياح والترويع نادر^(١).

وأجيب : بأن هلاك الكبير بالصياح والترويع أو اختلال توازنه المفضي إلى الهلاك أمر ممكن، والسبب فيه ظاهر، فيحال عليه^(٢).

الترجيح :

يترجح لي - والله أعلم - وجوب الضمان بترويع الصبي إن تحقق أنه كان سبباً للهلاك، ما دام أنه ممكن، وإن كان أمراً نادراً؛ لأنه لا يتعين في الضمان كون السبب معتاداً، دليله قتل شبه العمد، وهو قتل بسبب نادر - الضربة والضربتان بالسوط والعصا - فإنها ليست سبباً للهلاك في العادة، ولكنها إذا أفضت للهلاك، وجب الضمان بها^(٣).

الفرع الثاني: الجناية على البالغ^(٤)

مثاله : ١ - بالمباشرة : كمن صاح صيحة منكرة على بالغ بأرض مستوية أو قريبة منها، فمات من الصيحة، أو شهر سلاحاً على بالغ، فمات من ذلك.

(١) المصدر السابق .

(٢) الوسيط (٦ / ٣٥٥) .

(٣) المغني (٨ / ٣٣٨) .

(٤) الحكم عند الشافعية منوط بالتمييز القوي، فالمميز في حكم البالغ، جاء في فتح الوهاب (٢ / ٢٤٨) « فالحكم فيما ذكر منوط بالتمييز القوي وعدمه لا بالبلوغ أو المراهقة وعدمهما ».

وانظر : مغني المحتاج (٤ / ٨٠)، نهاية المحتاج (٧ / ٣٥٠)، حاشية الجمل (٥ / ٨٠) .

٢- بالتسبب : كمن صاح صيحة منكرة على بالغ وهو على طرف سطح أو نهر أو بئر، فوقع بذلك الصياح ومات، أو شهر سلاحاً على بالغ وهو على طرف سطح، فأدى إلى سقوطه وهلاكه .

اختلف الفقهاء في حكم هذه المسائل على قولين :

الأول : أن على الجاني الضمان، وهذا قول المالكية^(١)، والحنابلة^(٢) وقول عند الحنفية^(٣)، ووجه عند الشافعية^(٤) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

- ١- أن الكبير في حال غفلته يفرع من الصيحة، كما يفرع الصبي^(٥) .
 - ٢- ولأن سقوط الكبير كان بسبب الصياح الذي أدى إلى عدم التماسك، واختلال التوازن المفضي إلى الهلاك^(٦) .
- ونوقش بأن عدم تماسك الكبير بالصياح والترويع خلاف الغالب من

(١) الذخيرة (١٢/ ٢٨٣)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/ ٢٤٤)، بلغة السالك (٤/ ١٦٨) .

(٢) الإنصاف (١٠/ ٥٣)، مطالب أولي النهى (٦/ ٩٠) .

(٣) مجمع الضمانات (٣٨٣) حيث جاء فيه «رجل صاح على آخر فمات من صيحته تجب الدية» .

(٤) المذهب (٢/ ١٩٢)، مغني المحتاج (٤/ ٨٠) .

(٥) المذهب (٢/ ١٩٢) .

(٦) مغني المحتاج (٤/ ٨٠) .

الجنانية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

حاله، فيكون موته موافقة قدر^(١).

وأجيب : بأن هلاك الكبير بالصياح والترويع أو اختلال توازنه المفضي إلى الهلاك أمر ممكن، والسبب فيه ظاهر، فيحال عليه^(٢).
القول الثاني : أن الجاني لا يضمن، وهذا قول الحنفية^(٣)، وقول الشافعية في الأصح عندهم^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

١- أن سقوط الكبير إثر الترويع أمر مستبعد؛ لأن اختلال التوازن له أسباب كثيرة، والكبير لا يختل توازنه ويسقط غالباً بالصياح ؛ لأن معه من الضبط ما لا يقع به^(٥).

٢- أن هلاك الكبير بالصياح والترويع نادر^(٦).

وأجيب بأن هلاك الكبير بالصياح والترويع أمر ممكن، والسبب ظاهر فيه، فيحال عليه^(٧).

(١) المصدر السابق .

(٢) الوسيط (٦/ ٣٥٥) .

(٣) حاشية ابن عابدين (٦/ ٥٦٠، ٥٦١) .

(٤) المذهب (٢/ ١٩٢)، الوسيط (٦/ ٣٥٥)، روضة الطالبين (٩/ ٣١٣، ٣١٤)، مغني

المحتاج (٤/ ٨٠) .

(٥) الوسيط (٦/ ٣٥٥)، مغني المحتاج (٤/ ٨٠) .

(٦) مغني المحتاج (٤/ ٨٠) .

(٧) الوسيط (٦/ ٣٥٥) .

الترجيح :

يترجح لي - والله أعلم - أنه إن تحقق أن هلاك الكبير أو اختلال توازنه المفضي إلى هلاكه كان بسبب الترويع، فيجب الضمان به، وإن تحقق عدمه أو شككنا في ذلك، فالأصل براءة الذمة، وهذا القول هو ما رجحه الغزالي، حيث قال : «والصحيح أنه إن ظهر أنه سقط به وجب، وإن شك فيه احتمل أن يقال: الأصل براءة الذمة»^(١).

الفرع الثالث : جناية الفزعان على نفسه أو على غيره

مثاله : لو أفزع شخص سائق سيارة، ففقد اتزانها وانقلبت السيارة، أو ارتطمت بسيارة أخرى، مما أدى إلى هلاك السائق أو هلاك غيره .

اختلف الفقهاء في حكم ما جناه الفزعان على نفسه أو على غيره، على قولين: القول الأول: أن الجاني يضمن ما جناه الفزعان على نفسه أو على غيره مطلقاً، وهذا قول الحنابلة^(٢)، جاء في الإنصاف «لومات من الإفزع فعلى الذي أفزعه الضمان، تحمله العاقلة بشرطه، وكذا لو جنى الفزعان على نفسه أو غيره»^(٣).

وقد سئل الإمام أحمد عن رجل بيده سكين فصاح به رجل، فرمى بها فعقرت رجلاً، هل على من صاح به شيء؟ قال: «هذا أخشى عليه قد صاح به»^(٤).

(١) المصدر السابق .

(٢) الإنصاف (١٠/ ٥٣)، شرح منتهى الإرادات (٣/ ٢٩٨)، مطالب أولي النهى (٦/ ٩٠).

(٣) الإنصاف (١٠/ ٥٣) .

(٤) الفروع (٥/ ٤٨٠)، المبدع (٨/ ٢٥٠) .

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

القول الثاني : يضمن الجاني ما جناه الفرعان إن كان ضعيف التمييز، وهذا ظاهر قول الشافعية^(١).

جاء في الأم « لو صاح على صبي أو معتوه لا يعقل، أو فزعه فسقط - وهو جناية منه على نفسه - من صيحته، ضمن ما أصابه، وكذلك لو ذهب عقل الصبي، ضمن ديته، والصياح في الصبي والمعتوه إذا كانت منه جناية، يضمنها الصائح؛ لأنهما لا يفرقان بين الصياح وغيره»^(٢).

وهذه المسألة مبنية على المسألة السابقة حكماً، ودليلاً، وقد سبق بيان الراجح فيها، وهي تعد من نظرية «تسلسل النتائج» أي: أن يترتب على الجناية بالترويع أضرار متعددة، والحكم في ذلك أن الجاني يتحمل تبعة جميع نتائج جنايته، بشرط بقاء أثر جنايته فيها، فإن انقطع بجناية شخص آخر، فإنه لا يتحمل المسؤولية^(٣).

المطلب الثاني

الجناية على ما دون النفس

وفيه فرعان :

الفرع الأول : الجناية على عقل الإنسان ومنافعه

مثاله : أن يصيح الجاني على المجني عليه بصوت مهول، أو يشهر عليه

(١) الأم (٦/ ٨٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) نظرية الضمان في الفقه الإسلامي العام (ص ١٠٣).

سلاحاً، فيزول بها عقله^(١).

تحرير محل النزاع :

١- الجناية إما أن تكون واقعة على صبي لا يميز أو على بالغ، فإن كانت على صبي لا يميز^(٢)، وتسببت في زوال عقله، فقد اتفق الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦) على وجوب الدية للمجني عليه .

٢- أما إن كانت الجناية واقعة على بالغ، وتسببت في زوال عقله، فقد اختلف الفقهاء في وجوب الدية للمجني عليه، على قولين :

القول الأول: وجوب الدية للمجني عليه، وهذا قول المالكية^(٧)،

(١) رد المحتار: ٥٩٧/٦، الحاوي الكبير (٢٤٨/١٢)، مغني المحتاج (٨٠/٤)، المغني (١٠٠/١٢).

(٢) وألحق الشافعية بالصبي ضعيف العقل، والنائم، والمرأة الضعيفة، ومن تعثر به الوسوس. انظر روضة الطالبين (٣١٤/٩)، مغني المحتاج (٨٠/٤).

(٣) رد المحتار: ٥٩٧/٦، مجمع الضمانات: ص ٤٥٨.

(٤) فتح العلي المالک: ٣٣٨/٢.

(٥) الأم: ٨٢/٦، المهذب: ١٢٩/٥، العزيز شرح الوجيز: ٤١٦/١٠، مغني المحتاج: ٨٠/٤.

(٦) المغني: ١٠٠/١٢، الإنصاف: ٤٤٦/٩، كشاف القناع: ٥١٢/٥.

(٧) جاء في فتح العلي المالک: ٣٣٨/٢ ما نصه: « (مَا قَوْلُكُمْ) فِيمَنْ تَعَرَّضَ لِشَخْصٍ فِي مَحَلٍّ مُظْلِمٍ وَصَرَخَ فِي وَجْهِهِ فَمَاتَ أَوْ أَوْرَثَهُ فِي عَقْلِهِ خَلَلًا فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ فَأَجَبْتُ بِمَا نَصُّهُ: ... وَإِنْ أَوْرَثَهُ خَلَلًا فِي عَقْلِهِ بَصْرًا حِيَاةً عَلَيْهِ بَغْتَةً فِي مَحَلٍّ مُظْلِمٍ فَإِنْ أَمَكَّنَ فِعْلُ =

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان
والحنابلة^(١)، ووجه عند الشافعية^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- إن الإفزاع كان سبباً لزوال عقل المجني عليه، فكان على الجاني تحمل ديته^(٣).

٢- قياس زوال عقل البالغ بسبب الإفزاع، على الصبي في وجوب الدية،
بجامع أن الإفزاع كان سبباً في زوال العقل في الكل^(٤).

القول الثاني:

لا يجب للمجني عليه الدية، وهذا قول الحنفية^(٥)، وقول الشافعية في
المعتمد عندهم^(٦).

= حِيلَةَ الصَّارِخِ يَخْتَلُّ بِهَا عَقْلُهُ فُعِلَتْ وَإِلَّا غَرِمَ الدِّيَّةَ مِنْ مَالِهِ بِحَسَبِ مَا ذَهَبَ مِنْ عَقْلِ
الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا .

(وانظر: المدونة: ٣١٣/٦، المعونة: ١٣٢٩/٣، المقدمات الممهدة: ٣/٣٣٢،
جامع الأمهات: ص ٥٠٣، الذخيرة (١٢/٣٧٢)، شرح الخرشي (٨/١٩٩)، الشرح
الكبير (٤/٢٧١).

(١) المغني (١٢/١٠٠).

(٢) العزيز شرح الوجيز (١٠/٤١٦).

(٣) المذهب (٥/١٢٩).

(٤) المغني (١٢/١٠٠).

(٥) رد المحتار: ٥٩٧/٦، مجمع الضمانات: (ص ٤٥٨).

(٦) الأم: ٨٢/٦، المذهب: ١٢٩/٥، العزيز شرح الوجيز (١٠/٤١٦).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

إن الإفزاع ليس بسبب لزوال عقل البالغ ؛ لأن الغالب المعتاد من حال البالغ التماسك وعدم التأثير بالإفزاع ^(١).

ونوقش : بأن قولهم : (إن الإفزاع ليس بسبب لزوال العقل) غير صحيح ، فإنه سبب حسي في ذهاب العقل ، والضمان لا يتعين فيه كون السبب معتاداً أو غير معتاد ^(٢).

الترجيح : بعد استعراض أدلة كل قول، يتبين لي - والله أعلم - رجحان القول الأول، القاضي بوجوب الدية للمجني عليه ؛ لقوة أدلته، وضعف أدلة القول الثاني، ولأن الإفزاع قد يؤدي إلى الموت، فمن باب أولى أن يؤدي إلى زوال العقل، ولأن الإفزاع سبب لزوال العقل كالضرب، فوجب ضمان الدية بسببه، ويقاس على زوال العقل زوال أي منفعة بالبدن، إن كانت بسبب الصدمة العصبية، كزوال المشي أو البصر مثلاً ^(٣)، جاء في فتح العلي المالك « وَكَذَلِكَ تَجِبُ الدِّيَةُ عَلَى مَنْ فَعَلَ بِشَخْصٍ فِعْلاً، فَذَهَبَ سَمْعُهُ أَوْ بَصَرُهُ أَوْ نُطْقُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَكَذَلِكَ تَجِبُ الدِّيَةُ عَلَى مَنْ فَعَلَ بِشَخْصٍ فِعْلاً ذَهَبَ بِسَبَبِهِ دَوْقُهُ، وَكَذَلِكَ تَجِبُ الدِّيَةُ عَلَى مَنْ فَعَلَ بِشَخْصٍ فِعْلاً ذَهَبَ بِسَبَبِهِ قُوَّةُ جَمَاعِهِ، أَوْ فَعَلَ بِهِ فِعْلاً ذَهَبَ بِهِ نَسْلُهُ، أَوْ حَصَلَ بِسَبَبِهِ تَجْدِيمُهُ أَوْ تَبْرِيصُهُ

(١) الأم : ٨٢ / ٦ ، المذهب : ١٣٠ / ٥ ، العزيز شرح الوجيز (١٠ / ٤١٦).

(٢) المغني (١٢ / ١٠٢).

(٣) نهاية المحتاج (٧ / ٣٤٩).

الجنابة بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

أَوْ تَسْوِيْدُهُ وَكَذَلِكَ الدِّيَةُ عَلَى مَنْ فَعَلَ بِشَخْصٍ فِعْلًا ذَهَبَ بِسَبَبِهِ قِيَامُهُ مَعَ جُلُوسِهِ اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ وَلَا خَفَاءَ فِي شُمُولِ الْفِعْلِ لِلتَّخْوِيفِ، وَقَدْ صَرَّحُوا فِي مَسْأَلَةِ الْجِنَابَةِ عَلَى الْحَامِلِ بِأَنَّ التَّخْوِيفَ كَالضَّرْبِ»^(١).

الفرع الثاني: جنابة استطلاق الغائط أو البول أو الريح غير الدائم^(٢)

مثاله : أن يفزع شخص غيره بقول أو فعل، فيؤدي ذلك إلى أنه يحدث ببول، أو غائط، أو ريح غير دائم .

وقد اختلف الفقهاء في حكم وجوب الدية على من أفزع غيره، فأحدث ببول أو غائط أو ريح، على قولين :

القول الأول : أن من أفزع غيره فأحدث ببول أو غائط أو ريح، فعليه ثلث ديته، وهذا قول الحنابلة في المعتمد عندهم^(٣)، وقول إسحاق بن راهويه^(٤) . واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- عن ابن المسيب أن عثمان - رضي الله عنه - قضى في الذي يضرب حتى يحدث بثلاث الدية»^(٥) .

(١) فتح العلي المالك (٣٣٨ / ٢) .

(٢) فإن كان دائماً ففيه الدية كاملة . انظر : المبدع (٣٤٠ / ٨) .

(٣) الإنصاف (٥٢ / ١٠)، المبدع (٣٤٠ / ٨)، كشف القناع (١٥ / ٦) .

(٤) المبدع (٣٤٠ / ٨) .

(٥) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٢٤ / ١٠) برقم (١٨٢٤٤) عن الثوري عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب، وهو أثر صحيح . انظر : ما صح من آثار الصحابة في الفقه (٣ / ١٢٦٠) .

ووجه الدلالة من ذلك أنه قول صحابي بما يخالف القياس، فدل ذلك على أنه توقيف، فوجب العمل به، خصوصاً وأنه قضاء في مظنة الشهرة، ولم ينقل خلافه، فكان إجماعاً^(١)، قال أحمد: لا أعرف شيئاً يدفعه^(٢).

ويمكن مناقشة ذلك بما يلي :

أ- لا نسلم أن قول الصحابي إذا خالف القياس وجب العمل به ؛ لأنه قد يترك القياس، إما لأنه لا يرى القياس، وإما لأنه عارضه في ذلك قياس ثان، أو قلد في ذلك غيره^(٣).

ب- أن الأثر يدل على وجوب ثلث الدية بالضرب، لا بالإفزاز . ويمكن أن يجاب عنه بأن الإفزاز سبب للحدث، كالضرب، فوجب ضمان الدية بسببه .

ج- أن الأثر معارض بما روي عن عمر -رضي الله عنه-، فعن إسماعيل ابن أمية أن رجلاً كان يقص شارب عمر بن الخطاب فأفرغه، فضرط، فقال: أما إنا لم نرد هذا، ولكننا سنعقلها لك، فأعطاه أربعين درهماً، قال: وأحسبه قال: وشاة أو عناقاً^(٤)، وليس الأخذ بأحدهما بأولى من الآخر .

(١) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٢٩٨).

(٢) كشف القناع (٦/ ١٥).

(٣) بداية المجتهد (٢/ ٣١٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٢٤) برقم (١٨٢٤٣) عن معمر عن إسماعيل بن أمية، وأخرجه ابن حزم في المحلى عن عبد الرزاق، قال محقق المحلى محمد بن منير الدمشقي: إسماعيل هذا لم يدرك عمر، وفي السند رجل مجهول لا يدري من هو =

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

د- أن البول والغائط أفحش، فلا يقاس الريح عليهما^(١).

٢- أنه فعل تعدى فيه، اقتضى خروج الحدث فتعلق به الضمان، كما لو استكره امرأة فأفضاها، فاستطلق الحدث^(٢).

القول الثاني: أنه لا شيء في ذلك، وهذا قول الشافعية^(٣)، وقول عند الحنابلة^(٤)، وأكثر العلماء^(٥).

واستدلوا على ذلك بأن الدية تجب لإزالة منفعة أو عضو أو آلة جمال، وليس هنا شيء من ذلك^(٦).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول بوجوب ثلث الدية على من أفزع غيره فأحدث بغائط أو بول أو ريح؛ لقوة أدلته، وضعف أدلة القول الآخر، لا سيما أن ما أثر عن عمر - رضي الله عنه - هو أثر ضعيف، لا تقوم به الحجة، ومن ثم سلم أثر عثمان - رضي الله عنه - من المعارضة.

= انظر: المحلى (١٠/ ٤٥٩).

(١) الإنصاف (١٠/ ٥٢).

(٢) المبدع (٨/ ٣٤٠).

(٣) روضة الطالبين (٩/ ٣١٤)، مغني المحتاج (٤/ ٨١)، حاشية الشرواني (٩/ ٥).

(٤) الإنصاف (١٠/ ٥٢)، المبدع (٨/ ٣٤٠).

(٥) نسبه إليهم ابن مفلح الحفيد الحنبلي، ولم أجد حكم هذه المسألة في كتب المالكية، والحنفية. انظر: المبدع (٨/ ٣٤٠).

(٦) مغني المحتاج (٤/ ٨١)، أسنى المطالب (٤/ ٦٩)، المبدع (٨/ ٣٤٠).

المطلب الثالث

الجنابة على الجنين، والحامل

وفيه فرعان :

الفرع الأول: الجنابة على الجنين

إذا بعث السلطان إلى امرأة للمثول بين يديه للقضاء، ففزعت فألقت جنينا ميتاً، فهل يضمن ذلك أم لا ؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين :

الأول : أن على المتسبب أن يتحمل دية الجنين، وهذا ظاهر قول الحنفية^(١)، وقول المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

١ - عن الحسن البصري قال : أرسل عمر بن الخطاب إلى امرأة مُغَيَّبَةٍ كان يدخل عليها، فأنكر ذلك، فأرسل إليها، فقبل لها : أجبي عمر، فقالت : يا ويلها ! ما لها ولعمر ؟ ! قال : فينا هي في الطريق فزعت، فضربها الطلق، فدخلت داراً، فألقت ولدها، فصاح الصبي صيحتين، ثم مات، فاستشار عمر أصحاب النبي - ﷺ - فأشار عليه بعضهم أن ليس عليك شيء، إنما أنت وال

(١) حاشية ابن عابدين (٦/ ٥٨٨) .

(٢) الشرح الكبير (٤/ ٢٦٨)، منح الجليل (٩/ ٩٩) .

(٣) الأم (٦/ ٨٨)، الوسيط (٦/ ٣٥٦)، مغني المحتاج (٤/ ٨١)، حاشيتا قليوبي وعميرة (٤/ ١٤٧) .

(٤) المبدع (٨/ ٣٤٢)، مطالب أولي النهى (٦/ ٩٢) .

الجنابة بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

ومؤدب، قال: وصمت علي، فأقبل عليه، فقال: ما تقول؟ قال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا في هواك، فلم ينصحوا لك، أرى أن ديتَه عليك، فإنك أنت أفزعتها وألقت ولدها في سببك، قال: فأمر علياً أن يقسم عقله على قريش، يعني يأخذ عقله من قريش؛ لأنه خطأ^(١).

٢- الإجماع، ودليل ذلك هو اتفاق الصحابة رضوان الله عليهم على ضمان دية الجنين بسبب التفريع في نهاية الأمر بعد الاختلاف؛ حيث لم ينكر من قال بعدم ضمان دية الجنين ذلك، فدل على أنهم رجعوا إلى قول علي - رضي الله عنه -، وصار أمراً متفقاً عليه^(٢)، جاء في حاشية عميرة «قوله (ضمن الجنين) أي لأن علياً أشار به إلى عمر - رضي الله عنهما - فدفعوا إليه فكان إجماعاً»^(٣).

القول الثاني: أن المتسبب لا يتحمل دية الجنين، وهذا قول الظاهرية^(٤).
واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- أن عمر - رضي الله عنه - لم يتعد، بل قام بما أوجبه الله ورسوله عليه أن يفعله بقوله - ﷺ - «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده إن استطاع فإن لم يستطع فبلسانه»، وبانتفاء ركن التعدي انتفى الضمان، قال ابن حزم «فصح

(١) سبق تخريجه، انظر ص ١٧١.

(٢) تكملة المجموع (١٣/١٩).

(٣) حاشية عميرة (٤/١٤٧).

(٤) المحلى (٢٥/١١).

أن فرضاً على كل مسلم قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ومن المحال أن يفترض الله تعالى على الأئمة أو غيرهم أمراً إن لم يعملوه عصوا الله تعالى ثم يؤاخذهم في ذلك، ووجدنا هذا المبعوث فيها بعث بحق»^(١).

ونوقش بأن فعل السلطان، وإن كان في أصله فعلاً مشروعاً، بل مأموراً به إلا أن منشأ التضمين يعود إلى الطريقة المتبعة في ذلك، فكان الواجب الاحتياط، والتلطف في استدعاء الحامل بما يضمن سلامة الحامل وجنينها، وهذا ما دل عليه قول علي - رضي الله عنه - «فإنك أنت أفرعتها وألقت ولدها في سببك»، ولذا قال البلقيني^(٢) الشافعي: «وينبغي للحاكم أن يسأل هل هي حامل قبل أن يطلبها؟ ولم أر من يفعله، وهو حسن»^(٣)، ولما لم يكن هناك احتياط عد ذلك تفریطاً من المتسبب، والتقصير سبب من أسباب الضمان، وهذا ما أخذ به عمر - رضي الله عنه - وأفتى به علي - رضي الله عنه -، واقتنع

(١) المرجع السابق.

(٢) هو الشيخ عمر بن رسلان بن نصير بن الصالح الكناني الشافعي البلقيني، شيخ الإسلام إمام العصر سراج الدين أبو حفص، مجتهد عصره وعالم المائة الثامنة، ولد في سنة أربع وعشرين وسبعمائة، وله تصانيف في الفقه والحديث والتفسير، ومنها حواش: الروضة وشرح البخاري وشرح الترمذي وحواش على تفسير الكشاف، توفي سنة ٨٠٥ هـ. انظر:

طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٤/ ٣٦)، طبقات المفسرين للداودي (١/ ٣٠٨)

(٣) مغني المحتاج (٤/ ٨١).

الجنابة بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان
به بقية الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين^(١).

٢- انعدام المباشرة في الإتلاف، فإن المبعوث والرسول لم يباشر الفعل
فلا شيء إذن عليه، وإنما يكون عليه الدية لو باشر ضربها، وأما إذا لم يباشر
فلم يجز شيئاً أصلاً^(٢).

ونوقش بأن الضمان غير منحصر في المباشرة فقط، فكما يجب بالمباشرة
يجب بالتسبب؛ إن كان المتسبب متعدياً أو مفرطاً^(٣).

٣- أنه لا فرق بين هذا وبين من رمى حجراً إلى العدو، ففرع من هويه
إنسان، فمات فهذا لا شيء عليه، أو بنى حائطاً، فانهدم، ففرع إنسان فمات^(٤).

الترجيح :

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القاضي بوجوب الدية على
المتسبب في إسقاط الجنين، سواء كان ذلك الوالي أو الحاكم أو رسولهما؛
لقوة أدلتهم، وفي المقابل ضعف أدلة القول الثاني؛ ولأن هذا القول مما استقر
عليه عمل الصحابة، وجماهير الفقهاء، ولا يعرف لهم مخالف غير ابن
حزم، ومن الجدير بالذكر أن هذه المسألة تعد من المسائل الخلافية القديمة
التي اختلفت الصحابة - رضوان الله عليهم - فيها، ثم استقر رأيهم فيها على

(١) التعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي (ص ٧٦).

(٢) المحلى (٢٥ / ١١).

(٣) التعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي (ص ٧٦).

(٤) المحلى (٢٥ / ١١).

تضمنين الحاكم لدية الجنين ؛ بسبب أن التأديبات التي يوقعها الحاكم وإن كانت مباحة، إلا أنها مقيدة بما لا يؤدي إلى الإتلاف؛ ولذا قال السمعاني : «فاعترض عليه علي - رضي الله عنه - وتشبث بالفرق، وأبان أن المباحات المضبوطة، ليست كالتعزيرات التي يجب الوقوف فيها دون ما يؤدي إلى الإتلاف»^(١).

الفرع الثاني: الجناية على الحامل

صورة المسألة : إذا تعرضت الحامل للجناية عليها بالترويع، وترتب عليه هلاكها، كما لو بعث السلطان إلى امرأة للمثول بين يديه للقضاء، ففرغت وماتت، فهل يتحمل السلطان ديتها، أم لا ؟

تحرير محل النزاع :

١- إذا فرغت المرأة الحامل، وماتت بالإجهاض، فإن ديتها مضمونة عند المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) على أنها مضمونة بالدية ؛ لأن الإجهاض قد يحصل منه موت الأم^(٥).

٢- وإن فرغت المرأة الحامل فماتت بسبب الفرع لا بالإجهاض، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين :

(١) قواطع الأدلة (٢/ ٢٣١).

(٢) الشرح الكبير (٤/ ٢٦٨)، منح الجليل (٩/ ٩٩)، فتح العلي المالك (٢/ ٣٣٨).

(٣) مغني المحتاج (٤/ ٨١)، حاشيتا قليوبي وعميرة (٤/ ١٤٧).

(٤) المبدع (٨/ ٣٤٢)، مطالب أولي النهى (٦/ ٩٢).

(٥) مغني المحتاج (٤/ ٨١).

الجناية بالترويع في الفقه الإسلامي ————— د. عبدالله بن عبدالرحمن السلطان

القول الأول : أن المتسبب يتحمل دية الحامل، وهذا قول المالكية^(١)،
والمذهب عند الحنابلة^(٢)، وقول عند الشافعية^(٣).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

١ - القياس على ضمان الجنين، وذلك أنها نفس هلكت بإرسال السلطان إليها فضمنها، كجنينها^(٤).

٢ - القياس على الهلاك بسبب غير معتاد كالضربة والضربتين، وذلك أنها نفس هلكت بسببه فوجب أن تضمن^(٥).

القول الثاني : أنه لا يتحمل دية الحامل، وهذا قول الشافعية في الصحيح عندهم^(٦)، وقول عند الحنابلة^(٧).

واستدلوا على ذلك بأن الترويع ليس سبباً لهلاك الحامل في العادة، ولا يفضي إلى الموت^(٨).

(١) الشرح الكبير (٤/ ٢٦٨)، منح الجليل (٩/ ٩٩)، فتح العلي المالك (٢/ ٣٣٨).

(٢) المبدع (٨/ ٣٤٢)، مطالب أولي النهى (٦/ ٩٢).

(٣) روضة الطالبين (٩/ ٣١٤).

(٤) المبدع (٨/ ٣٨٢).

(٥) الكافي، لابن قدامة (٤/ ٦٠)، المبدع (٨/ ٣٨٢).

(٦) الأم (٦/ ٨٨)، روضة الطالبين (٩/ ٣١٤)، حاشيتا قليوبي وعميرة (٤/ ١٤٧).

(٧) المبدع (٨/ ٣٨٢).

(٨) المهذب (٢/ ١٩٢)، أسنى المطالب (٤/ ٦٩).

ونوقش ذلك من وجهين :

الأول : أنه لا يسلم أن الترويع لا يعد سبباً في الهلاك عادة ؛ لأن الترويع سبب للإسقاط، والإسقاط سبب للهلاك عادة ^(١).

الثاني : وعلى التسليم بأن الترويع لا يعد سبباً للهلاك عادة، إلا أنه لا يتعين في الضمان كون السبب معتاداً، فيجب الضمان وإن كان السبب غير معتاد، دليله : الضربة والضربتان بالسوط، فإنها ليست سبباً للهلاك في العادة، ولكنها إذا أفضت للهلاك، وجب الضمان بها ^(٢).

الترجيح :

بعد استعراض أدلة كل قول يتبين لي - والله أعلم - رجحان القول الأول؛ القاضي بوجوب الدية بشرط التحقق أن الهلاك كان بسبب الترويع، لا سيما أن الشارع الحكيم قد عد الحامل من أصحاب الأعذار، فأجاز لها الإفطار في رمضان؛ لضعفها وعدم تحملها، والضعف البدني فيه دلالة على الضعف النفسي، فيمكن إلحاقها بما ذكره الشافعية من وجوب الدية بترويع المرأة الضعيفة، والصبي غير المميز، أما إن تحققنا بأن هلاك الحامل كان بغير الترويع، أو شككنا في ذلك، فالأصل براءة الذمة .

(١) المغني (٨/ ٣٣٨) .

(٢) المغني (٨/ ٣٣٨) .

الخاتمة :

الحمد لله أولاً وأخيراً، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد : فهذه أبرز نتائج البحث، وملخصه، وتمثل فيما يلي :

١ - لا يخرج معنى الترويع عند الفقهاء عن معناه في اللغة، فهو بمعنى الفرع، وهو انقباض يعتري الإنسان من الشيء المخيف، ويخالف الارتياح عن الترويع في أن الأول فعل صادر من المجني عليه، لا يترتب على فاعله ضمان ولا مسؤولية، أما الترويع، فهو فعل صادر من الجاني، ويترتب عليه وجوب العقوبة أو الضمان للمجني عليه .

٢ - حرمة الترويع، وعدم مشروعيته، وإثم من يرتكبه بأي حال من الأحوال، ويستثنى من ذلك بعض الحالات التي أجاز فيها الفقهاء للحاكم الترويع من أجل اختبار المتخاصمين للوصول للحقيقة .

٣ - اتفاق جمهور الفقهاء على إمكانية وقوع الجناية بالترويع، وعلى تجريم التعدي بها، وتحميل المروع مسؤولية فعله، إن أدى ذلك إلى وقوع ضرر بإيجاب القصاص أو الدية .

٤ - قصد القتل أو عدمه له بالغ الأثر في تحديد نوعية الجناية بالترويع ؛ لأن الترويع عند جمهور الفقهاء - في الأصل - وسيلة لا تقتل غالباً، وبهذا يكون قصد الجاني فيها هو قصد التعدي المجرد دون تعمد القتل، وقد تتحول الجناية بالترويع في بعض الظروف إلى وسيلة تقتل غالباً، ومن ثم تكون الجناية بالترويع جناية عمد .

٥ - بسبب أن الترويع أمر معنوي غير محسوس الأثر في المجني عليه كالضرب مثلاً،

فإن الفقهاء -رحمهم الله- أناطوا حكم الجناية بالترويع إلى وسائل ظاهرية، للتفريق بين الترويع المؤثر الذي يصح نسبته للجاني، والترويع غير المؤثر الذي لا يصح نسبته للجاني، وإنما هو فعل صادر من المجني عليه، ومن تلك الوسائل النظر إلى حال المجني عليه، وحال الجناية، والتفريق بين حال الروعة، والترويع .

٦- وجوب الدية المغلظة بالجناية بالترويع متى ما تحقق ذلك، دون تفريق بين شخص وآخر ؛ لأن القتل بالترويع إن لم يكن وسيلة تقتل غالباً ولا كثيراً معتاداً، فلا أقل من أنها تقتل نادراً، ولا يتعين في وجوب الدية كون الوسيلة معتادة، والدليل على ذلك أن دية شبه العمد المغلظة، تجب بالضربة بالسوط، رغم أنها ليست سبباً للوفاة في العادة، ولكنها إذا أفضت للوفاة، وجبت بها الدية .

٧- هلاك الصغير والكبير إن تحقق أنه كان بسبب الترويع، فيجب الضمان به، وإن تحقق عدمه، أو شككنا في ذلك، فالأصل براءة الذمة .

٨- ضمان الجاني ما جناه الفرعان على نفسه، أو على غيره مطلقاً .

٩- وجوب الدية على من أفزع غيره، وأدى ذلك إلى زوال عقله أو شيء من منافعه، كزوال منفعة البصر؛ لأن الإفزع قد يؤدي إلى الموت، فمن باب أولى أن يؤدي إلى زوال العقل، ووجوب ثلث الدية على من أفزع غيره، فأحدث بغائط أو بول أو ريح .

١٠- إذا أدى إفزع الحامل إلى إسقاط جنينها، فتجب الدية على المتسبب في ذلك؛ لأن هذا القول مما استقر عليه عمل الصحابة، وإن فزعت المرأة الحامل، فماتت بسبب الفزع لا بالإجهاض، فالمتسبب يتحمل دية الحامل بشرط التحقق أن الهلاك، كان بسبب الترويع .